تطوير الدراسات العليا في الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد

د. ناجي عبد الوهاب هلال
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم
nagyso@yahoo.com

د. علي بن صالح الشايع
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم
ashayea@gmail.com

*البحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة القصيم

تطوير الدراسات العليا في الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد

د. ناجي عبد الوهاب هلال
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم

د. علي بن صالح الشايع
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع جودة نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس، واقتراح آليات لتطوير الدراسات العليا النظامية والموازية في الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد. تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية المرحلة التي تجرى عليها وهي مرحلة الدراسات العليا، بالإضافة إلى أنها تعد إحدى الأولويات البحثية بجامعة القصيم والمرتبطة بجودة المؤسسات والبرامج التعليمية، وما هو مقترح من آليات قد تفيد في تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تطبيق استبانتين الكترونيتين، حيث طبقت إحداهما على عينة عشوائية من طلاب الدراسات العليا في بعض الجامعات السعودية، وتم تطبيق الأخرى على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن مستوى جودة نظام الدراسات العليا النظامي يفوق نظيره الموازي، حيث جاء متوسطاً في حالة النظامي، بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي. أوصت الدراسة بالتعاون بين نظم الدراسات العليا النظامية والموازية، والعمل على إحداث نوعاً من التوأمة بين أنظمة الدراسات العليا على المستويين الوطني والدولي.

الكلمات المفتاحية: الدراسات العليا، مدخل تحليل النظم، الجودة، ضمان الجودة، الاعتماد، الجامعات.

* تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٤/٥/٢٩م
* تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٤/١١/٢٦م

Developing Graduate Studies System in Saudi Universities Using Systems Analysis Approach in Light of Quality Assurance and Accreditation Requirements

Dr. Nagy A. Helal
Faculty of Education
Qassim University

Dr. Aly S. Alshayea
Faculty of Education
Qassim University

Abstract

The present study aims to identify the reality of graduate quality system in Saudi universities from graduate students and academic staff perspectives. The study also aims to propose mechanisms for the development of regular and parallel graduate education system in Saudi universities, using systemic approach analysis in the light of the requirements of quality and accreditation. The present study is significant because it was conducted at an important stage university education, that is post-graduate education. The issue of education quality is also a priority of Qassim University research areas. It is expected that the proposed mechanisms would be useful in the development of postgraduate system in Saudi universities. The Study utilized descriptive analytical approach that is based on applying two electronic questionnaires to be applied to two random samples of graduate students and faculty members in four Saudi Universities. The study reached a number of conclusions, including that the quality level of regular postgraduate system is greater than that of the parallel one. Where it was moderate in the case of regular; it was low in that of the latter. The study recommended that cooperation between postgraduate regular and parallel systems is significant. It was also recommended to eatablish a sort of twinning among national and international postgraduate systems.

Keywords: graduate, postgraduate, system analysis, quality, quality assurance, accreditation, universities.

تطوير الدراسات العليا في الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد

د. ناجي عبد الوهاب هلال
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم

د. علي بن صالح الشايع
قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة القصيم

مقدمة:

يطلق على العصر الراهن عصر العولمة، والتي أفرزت العديد من التحديات للمجتمعات تمثلت في ثورة الاتصالات والمعلومات وزيادة الاكتشافات والاختراعات كنتيجة طبيعية لتطور البحث العلمي في كافة المجالات والتخصصات. كل هذه التحديات فرضت على مؤسسات التعليم العالي أن تطور ذاتها من خلال إعداد كوادر بشرية على مستوى عالٍ من الكفاءة، ولديها من الإمكانات والمهارات والقدرات ما يمكنها من المشاركة الفعالة في إنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتطبيقها في حل مشكلات المجتمع والمساهمة في إحداث التنمية الشاملة للمجتمع. ولا يقتصر ذلك على خريجي مرحلة البكالوريوس، وإنما ينصب أساساً على مرحلة الدراسات العليا باعتبارها المرحلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوظيفة البحثية للجامعة، كما أنها المرحلة المنوط بها إعداد الباحثين والعلماء والأخصائيين والمساهمة في تطور حركة البحث العلمي.

واستجابة لهذه التحديات أصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي وتحسين نوعيته ورفع كفاءته وحسن الاستثمار فيه من القضايا الراهنة في مجال البحث التربوي، مما أدى بدوره إلى زيادة الاهتمام بجودة التعليم الجامعي بصفة عامة، والدراسات العليا بصفة خاصة، حيث تستمد الدراسات العليا أهميتها من كونها أحد العناصر الرئيسة للنظام الجامعي. حيث أشارت دراسة زيان (٢٠٠٧، ص ٢٩٥) إلى أن الدراسات العليا تمنح الجامعة تميزها وعراقتها في كافة الأوساط العلمية الوطنية والدولية، كما تعود عليها بالمردود الأدبي والمادي اللازم لمواصلة تقدمها ورقيها.

وفي إشارة إلى أهمية الدراسات العليا بالجامعات، ترى دراسة عثمان، وحزين (١٩٩٦، ص ٢٩) أن الدراسات العليا تعد الوسيلة المبنية على أسس علمية لتنمية الشخصية القادرة على مواجهة مشكلات المجتمع باستخدام أصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة، كما أن تقدم الأمم في كافة المجالات يعتمد أساساً على مدى توظيف الدراسات العليا للبحث العلمي

الذي يقوم على العلم والتجربة والإبداع الفكري. ويتطلب رفع كفاءة الدراسات العليا تحسين أداء كافة جوانب الجودة لجميع العناصر التي تتكون منها منظومتها بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، وتغذيتها الراجعة.

تكتسب الدراسات العليا في الجامعات الخليجية بصفة عامة وجامعات المملكة العربية السعودية بصفة خاصة أهمية كبرى نظراً لنقص أعداد القوى البشرية العاملة في بعض المجالات والتخصصات، كذلك نقص أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في العديد من التخصصات، ونظراً لزيادة الطلب على التعليم العالي في المملكة، والحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس في العديد من التخصصات، فقد تزايد الطلب على الدراسات العليافي الجامعات السعودية خلال العقد الماضي (حريري، والثبيتي، ١٤٢٢هـ).

قد أدى الطلب المتزايد على الدراسات العليا إلى التوسع في برامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى زيادة أعداد الطلاب المقبولين في هذه البرامج، وأصبح التركيز فيها على الكم على حساب الكيف. ولقد فرض ذلك على مؤسسات التعليم الجامعي أن تعيد النظر في جودة برامجها من خلال تطبيق معايير للتأكد من جودة هذه البرامج والعمل على التحسين المستمر لها. وحيث إن أهداف برامج الدراسات العليا تختلف عن برامج الدرجة الجامعية الأولى، لذا فإن تقويم جودة الدراسات العليا يحتاج إلى إعداد معايير أكاديمية مرجعية محددة للدراسات العليا في كل تخصص من التخصصات بما يضمن استيفاء الخريج للمواصفات التي يتطلبها سوق العمل. لذا شرعت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر، على سبيل المثال، في إعداد معايير قياسية لتصف ما يجب أن تحققه برامج الدراسات العليا من معارف ومهارات وجدارات تتفق مع طبيعة كل تخصص من التخصصات، مع إتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية لتوصيف وتطوير تلك البرامج بما يتلاءم مع طبيعتها، وتخصصاتها بما يحقق تميزها ويدعم تنافسيتها مع غيرها من البرامج المقدمة في المؤسسات الأخرى (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٩، ص٩).

ويعد مدخل تحليل النظم من المداخل الهامة التي تستخدم في تطوير التعليم نظراً لشموليته وقدرته على تحليل عناصر النظام التعليمي إلى عناصره ومكوناته الفرعية. فقد أشارت دراسة إبراهيم (١٩٩٨، ص ٢٢٧) إلى أهمية مدخل تحليل النظم لأنه يقوم على الدراسة الشاملة لأي نظام، وتحديد مدى كفاءته في تحقيق أهدافه، كما أن هذا المدخل يتصف بالتحليل الدقيق والموضوعي للأبعاد والمكونات المختلفة للنظام والعلاقات فيما بينها. وينطبق ذلك على الدراسات العليا كنظام يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة.

أجرى كل من عيسى، وأبو المعاطي (٢٠١١) دراسة بهدف تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف من وجهتي نظر أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود جوانب قصور في برنامج الماجستير من وجهة نظر كل من أعضاء هيئة التدريس والطلاب في محاور سياسة القبول، والتسجيل واللوائح الجامعية، وأهداف الدراسات العليا، والمقررات الدراسية ومحتواها، واستراتيجيات التعليم والتعلم، وأساليب التقويم، والإرشاد الأكاديمي والخدمات والتسهيلات البحثية. كما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير النوع بالنسبة للطلاب في كافة المحاور ماعدا محور الأهداف. وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من المقترحات لتطوير الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف في عدة محاور تشمل سياسة القبول، وأهداف الدراسات العليا، والمقررات الدراسية، واستراتيجيات التعليم والتعلم، والإرشاد الأكاديمي والإشراف، والخدمات والتسهيلات البحثية.

هدفت دراسة أبو ارشيد، والبدارنة، وبدارنة (٢٠١٠) إلى تقدير فاعلية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلاب. وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) عند جميع مجالات الدراسة والأداة ككل، تعزى لمتغير الجنس، والدرجة العلمية، والوضع الوظيفي، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات خريجي الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من جهة، ومتوسط تقديرات خريجي بقية الجامعات من جهة ثانية، حيث اختلفت تقديرات خريجي الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك عن خريجي باقي الجامعات.

أشارت دراسة زانج (Zhang, 2010) إلى أنه مع التوسع والتقدم المتنامي والمستمر للتعليم العالي في الصين، فإن أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكليات الدراسات العليا أشاروا إلى تدني مستوى جودة التعليم على مستوى الدراسات العليا. رأت الدراسة أن حل هذه المشكلة يعتمد على استخلاص الدروس المستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال. لخصت الدراسة النظريات المتعلقة بجودة الدراسات العليا في النظرية المرحلية لتطوير التعليم العالي، وهي التي تفسر تطور التعليم العالي من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير، ونظرية القانون الداخلي والخارجي للتعليم وهي التي تفسر الجودة على ضوء العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية من جانب، والعوامل الخارجية المؤثرة في تعليم الفرد، أما نظرية الوظائف الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي فهي تشير إلى العلاقة بين الجامعات والمجتمع

وقامت الشرعي (٢٠٠٩) بدراسة بهدف التعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في برنامج إعداد المعلم بكلية التربية، جامعة السلطان قابوس، وذلك بناء على متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي، من خلال التعرف على آراء خريجي كلية التربية جامعة السلطان قابوس نحو برنامج إعداد المعلم وفق متطلبات الاعتماد الأكاديمي، والتعرف على دلالة الفروق بين أراء الخريجين حول البرنامج وفقاً لمتغيرات الجنس، والتخصص، والمشاركة في الجماعات الطلابية. توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت فيما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وهي بشكل عام تعطي مؤشرات جيدة، وكانت فوق المتوسط عند تقييم الطلاب لما تعلموه من البرنامج، مما يؤكد أن البرنامج يسير إلى الهدف النهائي نحو التطوير والتحسين، وفق تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وتحقيق الاعتراف الأكاديمي وتمكين كلية التربية من تحقيق رسالتها على أفضل وجه ممكن.

وأجرت كل من صالح وعبد الرحمن (٢٠٠٩) دراسة تهدف إلى تشخيص واقع برنامج الماجستير في مساريه النظامي وعن بعد من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا بكلية التربية بالأقسام الأدبية بجامعة البنات في الرياض، والتعرف على الصعوبات وتحديد الإيجابيات والسلبيات، والتعرف على أوجه الاختلاف بين الصعوبات في المسارين تبعاً لاختلاف المقرر والمسار التعليمي، وتقديم المقترحات الخاصة بتطوير البرامج. توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن مساري التعليم عن بعد والانتظام في مرحلة الماجستير بحاجة إلى تفعيل استخدام وسائط الاتصال الالكترونية، وأوصت الدراسة بالتزام الطالبات بالالتحاق بدورات تدريبية في مجال الحاسب الآلي وشبكة المعلومات.

هدفت دراسة الأسمر (٢٠٠٨) إلى التعرف على مستوى الجودة النوعية الشاملة لكل مجال من مجالات منظومة الدراسات العليا في جامعة أم القرى. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ضعف مستوى جودة أهداف وسياسات، وخدمات الدعم المؤسسي، والبرامج الدراسية للدراسات العليا، بينما جاءت جودة اللوائح التنظيمية والإدارية، والمناخ المؤسسي والأكاديمي، وأعضاء هيئة التدريس، ولجان الإشراف، ومستويات الطالبات، والرسائل العلمية ومناقشتها في مستويات متوسطة.

وألقت دراسة أومرج (Omoregie, 2008) الضوء على توكيد الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي في نيجيريا، حيث أشارت الدارسة إلى أن التعليم الجامعي النيجيري الذي كان يلقى الاحترام والقبول على المستوى الدولي قد فقد الكثير من قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل وذلك بسبب انخفاض مستوى الخريجين في التخصصات المختلفة.

وتركزت دراسة كل من تمام والطوخي (٢٠٠٧) حول الوقوف على الأسس التي تقوم عليها معايير الجودة بالدراسات العليا، ومعايير الجودة على ضوء هذه الأسس، بالإضافة إلى التعرف على واقع الدراسات العليا بجامعة القاهرة على ضوء المعايير السابقة، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها افتقار الدراسات العليا في جامعة القاهرة إلى الجودة في العديد من المجالات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. فقد توفر ما يقرب من (٤٩٪) من المعايير بدرجة متوسطة، (٤٣٪) بدرجة ضعيفة.

وقام زيان (٢٠٠٧) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على ملامح ومتطلبات نظم الدراسات العليا التربوية المطبقة في بعض الجامعات المصرية والعربية على مستوى برامج الدكتوراه في التربية، بالإضافة إلى بناء منظومة لمعايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها ضعف التعاون والتنسيق بين الكليات والجامعات في مجال تطوير الدراسات العليا، وضعف المكتبات، وغياب مصادر المعلومات الالكترونية، والتباطؤ في تسيير العمل الإداري، وغياب الخريطة البحثية، وغياب المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس وتوكيد الجودة.

وأجرى الداود (٢٠٠٦) دراسة استهدفت التعرف على برامج الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومدى تلبيتها لحاجة الكليات والمعاهد العليا في الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين. وأبرز نتائج هذه الدراسة أن المعهد العالي للقضاء هو أول وحدة أكاديمية أنشئت للدراسات العليا على مستوى دول الخليج العربي، كما أنه يملك أعلى نسبة من الخريجين في مرحلة الماجستير بين وحدات الجامعة المختلفة. أما في مرحلة الدكتوراه فتأتي في المقدمة كلية أصول الدين بالرياض.

تناولت دراسة بلاكمور (Blackmur, 2004) مجموعة من القضايا التي تهتم بسياسات ضمان جودة التعليم العالي من قبل الهيئات التنظيمية المختصة بالجودة. هناك اتفاق على نطاق واسع في الآراء بأن الفوائد الخارجية لبعض أشكال ضمان جودة التعليم العالي تتعدى التكاليف. أكدت الدراسة على أن المسائل العملية تصبح مهمة بمجرد أن تقرر القضايا الهيكلية. وتشمل هذه القضايا الهيكلية مبادئ ضمان الجودة، وتدويل التعليم، وإشراف الدولة عليه، ودور نظام ضمان الجودة في تنمية وتصميم المؤهلات، والمعايير الواجب استخدمها لضمان الجودة.

وقام كل من الحولي، وأبودقة (٢٠٠٤) بإجراء دراسة بهدف تقويم برامج الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة، حيث أظهرت الدراسة أن برامج الدراسات العليا بالجامعة

الإسلامية تلبي احتياجات الطلاب بكفاءة عالية، وأن خريجي هذه البرامج يؤكدون على كفاءة الإشراف الأكاديمي وفعالية طرق وأساليب التدريس المستخدمة، كذلك استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، أما بالنسبة للخدمات التي تقدمها المكتبة فقد أظهرت النتائج حاجة الجامعة إلى التطوير في هذا المجال.

وهدفت دراسة محمود (٢٠٠٤) إلى التعرف على أبعاد ومكونات الكفاءة الداخلية النوعية لبرامج الدراسات العليا بكلية التربية، جامعة حلوان، والتعرف على مستوى الكفاءة الداخلية النوعية في كل بعد من هذه الأبعاد من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ومدى اختلاف رؤية أفراد العينة بالنسبة لمستويات الكفاءة النوعية لبرامج الدراسات العليا والعوامل المؤثرة فيها. توصلت الدراسة إلى أن مستوى الكفاءة الداخلية لنظام الدراسات العليا بكلية التربية جامعة حلوان يعد مقبولاً وملائماً لأهدافه، خاصةً فيما يتعلق بتلبية برامج الدراسات العليا لحاجات الطلاب وحاجات المجتمع وكفاءة الإشراف العلمي.

وهدفت دراسة جيتس وآخرون (Gates et. al, 2002) إلى بحث إمكانية ضمان الجودة والإنتاجية في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال تحليل الممارسات التقويمية في تلك المؤسسات، خاصة ما يتعلق منها بالجودة والإنتاجية العالية للبرامج الجامعية والقائمين عليها ونموهم المهني. أوضحت الدراسة أهمية التقويم الشامل للنظم الجامعية من أجل التحسين المستمر لجودة البرامج المقدمة.

وأجرى جوردن (Gordon, 2002) مراجعة للدراسات السابقة في مجال الجودة. وخلصت الدراسة إلى أن البحث عن التوافقات الفعالة وذات معنى للأهداف والوسائل والنتائج للضمان المستمر للجودة بغرض تحديد مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، والإداريين والمستفيدين من الخدمة في كثير من مؤسسات التعليم العالي والأنظمة التعليمية الأخرى، وهيئات ضمان الجودة.

حاولت دراسة فاندر وندى، و وسترهيجدن (Van Der Wende & Westerheijden, 2001) الكشف عن طبيعة العلاقة بين تدويل التعليم العالي وضمان الجودة في الجامعات الأوروبية. حيث أشارت الدراسة إلى أن هذه العلاقة عادةً ما تكون مفقودة، إلا أن هذه العلاقة توطدت بينهما في السنوات الأخيرة من خلال التطورات التي أكدت على وجود مجموعة من نقاط التلاقي بينهما. وتؤكد الدراسة على التطبيقات الخاصة بالتطورات الدولية الخاصة بجودة التعليم العالي، ومن ثم يؤكد ذلك على أن المنافسة بين الجامعات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة البرامج التي تقدمها هذه الجامعات.

وأجرى عبد العال (٢٠٠١) دراسة بهدف الوقوف على واقع الدراسات العليا التربوية بكلية التربية جامعة المنوفية وأهم مشكلاتها، والتعرف على كيفية تطبيق نظام الجودة الشاملة في مجال الدراسات العليا التربوية بغية وضع نموذج للتعرف على مدى تحقيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا بالكلية. توصلت الدراسة إلى أن الدراسات العليا بكلية التربية جامعة المنوفية غير مؤهلة لممارسة دورها في مواجهة الضغوط الآنية والتحديات المستقبلية وذلك بسبب اختلال توزيع الطلاب على التخصصات وضعف فعالية نظم التدريس، وضعف البرامج، وقلة المراجع والدوريات وعدم تفرغ الطلاب للدراسة.

وقامت هوستون، وريز (Houston & Rees, 1999) باستخدام أسلوب دراسة الحالة الذي يعتمد على أحد مشروعات بحوث الفعل Action Research لإدارة الجودة في أحد البرامج التربوية للدراسات العليا. ولقد كان الغرض من الدراسة تنمية دليل لإدارة جودة البرنامج يعتمد على المعايير العامة لنظام الجودة. وأثناء التقدم في المشروع فإن الافتراضات المبدئية أصبحت موضع تساؤل. حيث إن البرنامج مركب ومتشعب مع نظام الجامعة، حيث إن كثيرًا من العمليات داخل البرنامج تم تعريفها بصورة ضعيفة وغير مطورة، وإن المسؤوليات الخاصة بالبرنامج غير واضحة. كما أن دور الطالب متغير مع مرور الوقت، ومع تغير العمليات والظروف. كل هذه التعقيدات جعلت عملية إعداد دليل شامل للبرنامج عملية معقدة.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

تعد الدراسة الحالية إضافة لغيرها من الدراسات السابقة في مجال جودة التعليم بصفة عامة وجودة الدراسات العليا بصفة خاصة، وعلى ضوء العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ الآتي:

- قلة الدراسات السابقة التي استخدمت مدخل تحليل النظم، وبالتالي فإن معظم الدراسات السابقة تناولت الدراسات العليا كبرامج، بينما تتناول الدراسة الحالية الدراسات العليا كنظام.
- ندرة الدراسات التي تناولت الدراسات العليا في أكثر من جامعة أو أكثر من مؤسسة تعليمية، حيث إن معظم الدراسات السابقة طبقت في كلية واحدة أو جامعة واحدة، بينما طبقت أدوات الدراسة الحالية على نظام الدراسات العليا في أربع جامعات سعودية، مما يثري الدراسة ويجعل نتائجها أكثر قابلية للتعميم.
- قلة الدراسات التي تناولت برامج الدراسات العليا الموازية، حيث توجد دراسة واحدة فقط من بين ما تم عرضه من دراسات وهي دراسة صالح وعبد الرحمن (٢٠٠٩)، حيث عرضت

لجودة برامج الدراسات العليا النظامية وعن بعد، واقتصرت فقط على إحدى جامعات البنات.

- تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تركيزها على جودة التعليم الجامعي بصفة عامة، وجودة الدراسات العليا بصفة خاصة. وبالتالي فقد أفادت الدراسة الحالة من هذه الدراسات في إعداد خطة البحث، وفي بناء الإطار النظري للدراسة، وفي تفسير النتائج.

مشكلة الدراسة:

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود مشكلات في جودة التعليم الجامعي بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة، وذلك في العديد من الجامعات على المستوى العربي. حيث أشارت دراسة حربي (١٩٩٨، ص ١٢٦) إلى أن التوسع الكمي في التعليم الجامعي دون توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء، وتدني كفاءة العملية التعليمية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها، الأمر الذي دعا الدول المتقدمة إلى العمل على إحداث إصلاحات تعليمية في مؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين جودة هذه المؤسسات. وفيما يختص بالدراسات العليا، فقد أكدت دراسة زيان (٢٠٠٧، ص ٢٩٥) أنه من العوامل المسؤولة مباشرة عن تأخر الجامعات العربية في التصنيف العالمي للجامعات هو ما تعانيه الدراسات العليا من صعوبات وتحديات، فتحولت الدراسات العليا من قوة دفع وعلامة تميز إلى عبء على هذه الجامعات.

ولقد تعددت مظاهر ضعف الجودة في أنظمة الدراسات العليا في كثير من الجامعات العربية، بما في ذلك الجامعات السعودية، حيث شملت هذه المظاهر كافة عناصر أنظمة الدراسات العليا في هذه الجامعات، سواء المدخلات أو العمليات أو المخرجات أو التغذية الراجعة. ولقد أشارت دراسة نصر (٢٠٠٦) إلى أنه على الرغم من الجهود المبذولة في زيادة القبول بالدراسات العليا وتطوير برامجها، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تقف حائلاً أمام هذه الجهود، وترتبط هذه العقبات بجودة الطالب، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الخدمات والمرافق الجامعية.

كما توصلت دراسة جريس (٢٠٠٤) إلى عدم رضا الطلاب عن الجهود التي تقدمها الجامعة في تطوير العملية الأكاديمية والخدمات الإرشادية في برامج الدراسات العليا، وأن الجامعة لا تراعي حاجات سوق العمل في تخصصات هذه البرامج. وتشير دراسات كل

من الداود (٢٠٠٦)، وعلي وآخرون (١٤٢٢هـ) إلى أن حداثة الدراسات العليا في كثير من الجامعات العربية بصفة عامة والسعودية بصفة خاصة تحول دون تحقيق الأهداف الرئيسة لبرامجها والتي تتعلق بإعداد أعضاء هيئة التدريس، وإثراء المعرفة في شتى المجالات وتشجيع البحوث التطبيقية لخدمة المجتمع، كما تشمل العقبات والمشكلات التي تواجه الدراسات العليا في الجامعات السعودية الفجوة بين برامج الدراسات العليا واحتياجات التنمية في المجتمع.

وعددت دراسة محمود (٢٠٠٤، ص ٥٠٧) بعض مظاهر ضعف جودة الدراسات العليا في الجامعات ومنها ارتفاع نسب طلبات المد للطلاب المسجلين لدرجتي الماجستير والدكتوراه، وبالتالي ارتفاع متوسط مدة بقاء الطالب في الدراسات العليا، فقد تصل لدى بعض الباحثين في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه إلى أكثر من سبع سنوات، بالإضافة إلى العجز المتزايد في أعداد هيئات التدريس، وتدني نسبتهم إلى الطلاب، وضعف الإنتاجية البحثية نتيجة انخفاض إنتاجية الدراسات العليا من خريجي الدرجات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. كما أشارت دراسة زيان (٢٠٠٧، ص ص ٣٢٥-٣٢٦) إلى انخفاض القيمة العلمية والتطبيقية لعدد كبير من الرسائل العلمية المجازة، وضعف العلاقات العلمية فيما بين الطلاب من جانب، وبين الطلاب والأساتذة من جانب آخر، بالإضافة إلى قلة فعالية حلقات البحث في بعض الأقسام.

أما بالنسبة لمنظومة الدراسات العليا على مستوى الجامعات السعودية، فقد توصلت دراسة الداود (٢٠٠٦) إلى أن بعض برامج الدراسات العليا لا تلبي احتياجات الجامعات من أعضاء هيئة التدريس. كما توصلت دراسة الأسمر (٢٠٠٨) التي أجريت على جامعة أم القرى إلى ضعف مستوى جودة أهداف وسياسات الدراسات العليا بالجامعة، بالإضافة إلى خدمات الدعم المؤسسي، والبرامج الدراسية، كما جاءت جودة اللوائح التنظيمية والإدارية، والمناخ المؤسسي والأكاديمي، وأعضاء هيئة التدريس، ولجان الإشراف، ومستويات الطالبات، والرسائل العلمية ومناقشتها في مستويات متوسطة. كما توصلت دراسة صالح وعبد الرحمن (٢٠٠٩) التي طبقت على كليات البنات بالرياض إلى الحاجة إلى تفعيل استخدام الطالبات لتكنولوجيا المعلومات في برامج الدراسات العليا التي تقدم عن بعد.

وجميع المظاهر السابقة تفرض على الجامعات العربية بصفة عامة والجامعات السعودية إعادة النظر في جودة أنظمة وبرامج الدراسات العليا بها من خلال تحقيق متطلبات الجودة والاعتماد، وإعداد الخطط الاستراتيجية للدراسات العليا والعمل على تطوير هذه البرامج، وضمان تطبيق آليات التحسين المستمر، وذلك ما تركز عليه الدراسة الحالية.

أسئلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

١- ما واقع جودة مدخلات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟

٢- ما واقع جودة عمليات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟

٣- ما واقع جودة مخرجات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟

٤- ما واقع جودة التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟

٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية من جهة، وأعضاء هيئة التدريس حول واقع جودة نظام الدراسات العليا النظامي والموازي من جهة أخرى؟

٦- ما الآليات المقترحة لتطوير الدراسات العليا النظامية والموازية في بعض الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها من خلال:

١- التعرف على واقع جودة مدخلات الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية.

٢- التعرف على واقع جودة عمليات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية

٣- التعرف على واقع جودة مخرجات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٤- التعرف على واقع جودة التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

٥- الوقوف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية من جهة، وأعضاء هيئة التدريس حول واقع جودة نظام الدراسات العليا النظامي والموازي من جهة أخرى.

٦- اقتراح آليات لتطوير الدراسات العليا النظامية والموازية في بعض الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

١- تتناول الدراسة الحالية أحد أولويات البحث في مجال التربية بجامعة القصيم وهو جودة واعتماد البرامج والمؤسسات التعليمية.

٢- أهمية المرحلة التعليمية التي تجرى عليها الدراسة وهي مرحلة الدراسات العليا وما يرتبط بها من ابتكار في مجال البحث العلمي وما يمكن أن يحدثه من تنمية شاملة للمجتمع.

٣- أهمية الجودة في كافة المجالات بما في ذلك مجال التعليم، حيث تؤثر جودة مخرجاته على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

٤- حداثة موضوع الجودة والاعتماد في التعليم العالي بصفة عامة، والدراسات العليا بصفة خاصة، حيث انتشر في أنظمة التعليم في الدول العربية خلال الآونة الأخيرة.

٥- يمكن الاستفادة من محاور وعبارات أداتي الدراسة في إعداد معايير تقويم الدراسات العليا، ومن ثم يمكن لهيئات الاعتماد أن تطبقها في تقويم الدراسات العليا بالجامعات.

٦- من أهمية تطبيق مدخل تحليل النظم باعتباره أحد المداخل الشاملة التي تغطي كافة جوانب نظام الدراسات العليا.

٧- يتوقع الاستفادة من الآليات المقترحة في تطوير مستوى جودة الدراسات العليا النظامية والموازية بالجامعات داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعتها. ففي إشارة إلى أهمية المنهج الوصفي يرى أبو حطب وصادق (١٩٩١، ص ١٠٢) بأنه على الرغم من أن الوصف يعد أبسط أهداف العلم إلا أنه أكثرها أساسية، فبدونه يعجز العلم عن تحقيق أهدافه. ومن المهام الرئيسة للوصف هي أن يحقق للباحث "فهماً" أعمق للظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة.

يقوم المنهج الوصفي بوصف ما هو كائن، وتفسيره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع. كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور (جابر، وكاظم، ٢٠٠٩، ص ١٣٤). وفي الدراسة الحالية يهدف المنهج الوصفي إلى وصف واقع نظام الدراسات العليا النظامي والموازي بالجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد، بالإضافة إلى اقتراح الآليات المناسبة لتطويره، ويتم ذلك من خلال تطبيق أدوات الدراسة على عينة من طلاب الدراسات العليا النظامية والموازية، وأعضاء هيئة التدريس خاصة القائمين بالتدريس، والإشراف العلمي.

حدود الدراسة:

أ- الحد الموضوعي: تقتصر الدراسة الحالية على تطوير الدراسات العليا النظامية والموازية في بعض الجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد من خلال الوقوف على الواقع واقتراح آليات التطوير للمدخلات، والعمليات، والمخرجات والتغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا.

ب- الحد الزمني: تم تطبيق أدوات الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ١٤٣٣هـ/١٤٣٤هـ والفصل الأول من العام الدراسي التالي، ويرجع طول مدة التطبيق إلى طبيعة الاستبانات الالكترونية التي تتطلب المزيد من الوقت لتطبيقها.

ج- الحد البشري: طبقت أداة الدراسة الخاصة بمحوري المدخلات والعمليات على عينة عشوائية من طلاب الدراسات العليا في نظامي الانتظام والموازي، كما تم تطبيق أداة الدراسة الخاصة بمحوري المخرجات والتغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس ممن يقومون بالتدريس في برامج الدراسات العليا بشقيها النظامي والموازي في بعض الجامعات السعودية.

د- الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على بعض الجامعات السعودية التي تتوفر فيها كلٌّ من برامج الدراسات العليا النظامية والموازية والتي تغطي جزءًا كبير من الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية من خلال فروعها المنتشرة على مستوى المناطق المختلفة في المملكة وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

يستعرض الإطار النظري للدراسة المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالدراسة، والدراسات العليا على ضوء مدخل تحليل النظم.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

يعرض هذا الجزء ملخصاً لبعض المصطلحات الواردة في عنوان الدراسة، ويأتي التحليل التفصيلي للمفاهيم والمصطلحات في الإطار النظري للدراسة، وتشمل هذه المصطلحات: التطوير – الدراسات العليا – مدخل تحليل النظم –متطلبات الجودة والاعتماد.

التطوير Development: هو مجموعة العمليات والأنشطة التي يمكن من خلالها رفع مستوى جودة نظام الدراسات العليا، ومن ثم تحسين أدائها من خلال رفع كفاءة مدخلاتها وعملياتها، ومخرجاتها، وتغذيتها الراجعة.

الدراسات العليا Postgraduate Studies: تعرف الدراسات العليا إجرائياً في هذه الدراسة بأنها المرحلة الجامعية التي تهدف إلى الإعداد الأكاديمي والمهني للطلاب، وهي امتداد طبيعي للمرحلة الجامعية الأولى، وتتصف برامجها بأنها أكثر عمقا ودقة في التخصص ،وأن لها شروطًا معينة للقبول،ومنهجية للإعداد والتأهيل،كما تتطلب إجراء بحث علمي،وغالبا تتضمن إعداد رسائل علمية تحت إشراف مباشر من أساتذة متخصصين في المجال، وتمنح درجات الدبلوم، أو الماجستير،أو الدكتوراه في التخصص.

مدخل تحليل النظم System Analysis Approach: حيث إن الدراسة الحالية تهدف إلى تطوير نظام الدراسات العليا النظامية والموازية في الجامعات السعودية باستخدام مدخل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد، فإن ذلك يتطلب الوقوف على ماهية مدخل النظم أو تحليل النظم في سياق التعليم بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة.فيعرف إبراهيم (١٩٩٨، ص ٢٢٣) مدخل النظم أو تحليل النظم بأنه أسلوب للدراسة الشاملة لنظام معين في محاولة لتحديد مدى كفاءته في تحقيق أهدافه، ومن ثم اقتراح التعديلات الضرورية في الأساليب والإجراءات التي يتضمنها النظام لتحقيق أهدافه بسرعة وبدقة وبأقل تكلفة ممكنة. ولفهم طبيعة استخدام مدخل النظم في التعليم،فإن ذلك يتطلب الوقوف على مفهوم النظام بصفة عامة ومفهوم النظام التعليمي ونظام الدراسات العليا بصفة خاصة.

وحيث إنه يوجد علاقة وثيقة بين النظام ومدخل النظم، فإن ذلك يتطلب الوقوف على مفهوم النظام التعليمي. فقد أشارت شريف (٢٠٠٩، ص ٤٣٠) إلى أن أي نظام تعليمي ينظر إليه باعتباره كياناً متكاملاً مكون من مجموعة مترابطة ومتكاملة ومتوازنة من العناصر، وبالتالي فإن محاولة تطوير أي مكون من مكونات هذا النظام تستدعي تطوير باقي المكونات حتى تتحقق جودة هذا النظام. وينطبق ذلك على الدراسات العليا باعتبارها نظامًا مكونًا من مدخلات Inputs، ومخرجات Outputs، وعمليات Processes، وتغذية راجعة Feedback ولكل مكون من هذه المكونات عناصر فرعية بشرية أو مادية أو لامادية.

وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف مدخل تحليل النظم إجرائياً في هذه الدراسة بأنه طريقة للدراسة الشاملة يتم من خلالها تحليل نظام الدراسات العليا في الجامعات إلى مكوناته الرئيسة، بهدف الوقوف على مستوى جودة كل مكون من هذه المكونات، ومن ثم مستوى جودة النظام ككل، ويقتضي ذلك الوقوف على مستوى جودة المدخلات، والعمليات، والمخرجات والتغذية الراجعة لهذا النظام.

متطلبات الجودة والاعتماد Quality and Accreditation Requirements: هي مجموعة المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على جودة مكونات نظام الدراسات العليا بالجامعات، وبالتالي فإن تلبية الدراسات العليا بالجامعات لهذه المعايير يتيح لها الحصول على رخصة الاعتماد الأكاديمي لبرامجها. وترتبط هذه المتطلبات بمكونات منظومة الدراسات العليا من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة، والتي تتضمن في ثناياها الرؤية والرسالة والأهداف والإمكانات المادية والبشرية، وعمليات التدريس والإشراف الأكاديمي، وتقويم الطلاب، والرسائل العلمية، وعلاقات التعاون بين الدراسات العليا في الجامعات، ومدى ارتباط الدراسات العليا بسوق العمل، ومستوى الخريجين، ويتم التأكد من ذلك من خلال التقويم الذاتي والخارجي ومن ثم إعداد الخطط الاستراتيجية للتحسين المستمر لنظام الدراسات العليا.

الدراسات العليا على ضوء مدخل تحليل النظم:

حيث إن الدراسة الحالية تهدف إلى تطوير نظام الدراسات العليا النظامية والموازية في الجامعات السعودية باستخدام مدخل النظم على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد، فيأتي هذا الجزء لشرح طبيعة علاقة مدخل النظم بالجودة والاعتماد التربوي، مع التركيز على الدراسات العليا كنظام.

- **علاقة مدخل تحليل النظم بالجودة والاعتماد التربوي:**

أشارت بعض الأدبيات إلى العلاقة الوثيقة بين مدخل النظم وجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، فقد أكدت دراسة البكري (٢٠٠٢، ص ٣٠) أن تبني أنظمة الجودة والاعتماد يعتمد على استخدام مدخل النظم الذي يأخذ في الاعتبار التداخل بين جميع عناصر النظام التعليمي، حيث يتطلب عند تطوير النظام التعليمي الدمج بين جميع مكونات استراتيجيات التطوير بحيث تشمل الطالب، وأعضاء هيئة التدريس، والإدارة، والإشراف، وسوق العمل، وأدوات الجودة، ومشاركة العاملين. كما تؤكد دراسة سكر، والخزندار (٢٠٠٧، ص ١١٨٣) على ضرورة استخدام مدخل النظم لتحقيق وتحسين مستوى الجودة في التعليم لعدد من

المبررات تشمل ما يلي:

- أن جودة مخرجات التعليم ترتبط أساساً بمستوى جودة المدخلات، والعمليات والبيئة المحيطة بالمنظومة التعليمية.
- أن عناصر العملية التعليمية متعددة ومتشابكة، ومتكاملة في أدوارها ومسؤولياتها في تكوين مخرجات العملية التعليمية.
- أن المعايير التي تفرضها تغيرات العصر متعددة ومتجددة، وتؤثر على مخرجات العملية التعليمية التي يلزم تحقيقها بما يمكن المنظومة التعليمية من المنافسة والاستمرار.

• الدراسات العليا كنظام:

تعد الدراسات العليا منظومة فرعية من منظومة التعليم العالي، وتسعى تقريباً لتحقيق نفس الأهداف. وقد أشارت دراسة جودة (٢٠٠٧، ص ٦) إلى أنه من منظور النظم فإن الدراسات العليا نظام يتكون من مدخلات، وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة. وقد أكد على ذلك أيضاً عبد العال (٢٠٠١، ص ٧) بالقول بأن الطريقة المثلى لدراسة الدراسات العليا في الجامعات، بجوانبها المتعددة النظر إليها باعتبارها نظامًا System يتألف من أربع وحدات هي: المدخلات، والعمليات والمخرجات، والتغذية المرتدة.

فعلى ضوء المدخل المنظومي لعناصر ومكونات نظام الدراسات العليا، وللربط بينه وبين مدخل إدارة وتحقيق الجودة، فإنه يوجد عمليات تفاعل وتكامل بين هذه العناصر والمكونات، والتي يمكن اعتبارها مماثلة للجوانب التي يجب أن تلتزم بفكر الجودة وإدارة الجودة من أجل تطوير الدراسات العليا. ومن منظور النظم فإن الدراسات العليا نظام تعليمي متداخل يتكون من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة يمكن تلخيصها فيما يلي (شريف، ٢٠٠٩، ص ٤٣١ ؛جودة، ٢٠٠٧، ص ٦):

١-المدخلات (Inputs): تضم مدخلات نظام الدراسات العليا بالجامعات العديد من المكونات تشمل فلسفة النظام، ورسالته وأهدافه، بالإضافة إلى المدخلات الطبيعية؛ كالمباني، والتجهيزات، والأنظمة التعليمية، والإدارية والبيئية، والتقنيات، والبرامج، والمناهج، والخطط الدراسية. كما تشمل المدخلات المالية، كالميزانية، والمدخلات البشرية كالطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين.

٢-العمليات (Processes): يضم نظام الدراسات العليا العديد من العمليات التي تشمل العمليات الأكاديمية، والإدارية والتنظيمية، والخدمات المكتبية والأنشطة العملية والبحوث والأنشطة الطلابية،وتشمل كذلك كافة العمليات من إعداد رؤية ورسالة وأهداف وخطط

استراتيجية وتشغيلية وبرامج ومناهج وأساليب تقويم وبيئة أكاديمية تسهم في إعداد الطلاب علمياً ومهنياً للدخول لسوق العمل.

٣-المخرجات (Outputs): تشتمل مخرجات نظام الدراسات العليا المستويات المعرفية، والمهارية للطلاب، وما يتمتعون به من قيم وأخلاقيات سلوكية ومهنية بعد استكمال متطلبات التخرج، بالإضافة إلى ما ينجزونه من بحوث ودراسات علمية. كما تضم هذه المخرجات كفاءة الخريجين، ورضا المستفيدين الداخليين والخارجيين، وخدمة المجتمع، والمشاركة في تنميته.

٤-التغذية الراجعة (Feedback): تركز التغذية الراجعة على تفعيل الإجراءات التصحيحية من خلال البحوث التشخيصية، والتقويم المستمر لمدخلات وعمليات ومخرجات الدراسات العليا، ومن ثم تقديم المعلومات التي تفيد المسؤولين في الجامعة في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات حيال نتائجها، والتي بدورها تسهم في تطوير سياساتها واستراتيجياتها للتغيير والتحسين المستمر.

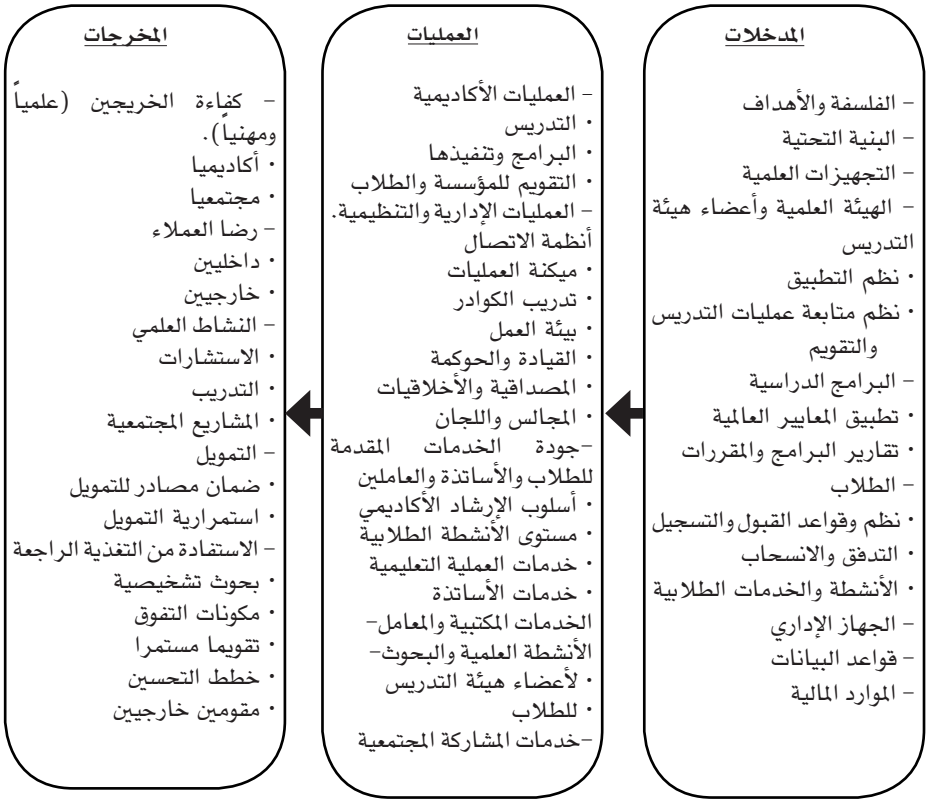

شكل (١)

مكونات المدخل المنظومي للدراسات العليا (شريف، ٢٠٠٩، عبد العال، ٢٠٠١)

يتضح من مناقشة الدراسات العليا كنظام أنه يتكون من أربعة عناصر رئيسة تشمل المدخلات، والعمليات، والمخرجات والتغذية الراجعة، حيث يشير مدخل النظم إلى أهمية علاقة التفاعل الداخلية بين مكونات أي نظام تعليمي بما يسهم في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى أهمية علاقة هذا النظام بغيره من الأنظمة الفرعية الموجودة في المجتمع. كما أكدت الدراسات السابقة على العلاقة الوثيقة بين مدخل النظم والجودة والاعتماد التربوي للدراسات العليا بالجامعات.

على ضوء ما سبق يلاحظ تعدد مفاهيم الجودة والاعتماد التربوي، حيث ركز البعض منها على علاقة الجودة برضا المستفيد من الخدمة التعليمية، أو قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق أهدافها. كما أن الاعتماد التربوي يتطلب معايير متفق عليها يتطلب من المؤسسة التعليمية استيفائها حتى تنال الاعتراف من قبل مؤسسات الاعتماد. وأشارت بعض الدراسات إلى العلاقة التبادلية والتكاملية بين الجودة والاعتماد، وأشار البعض الآخر إلى أهمية استخدام مدخل تحليل النظم للتأكد من تلبية نظام الدراسات العليا بالجامعات لمتطلبات الجودة والاعتماد على ضوء مكونات هذا النظام من حيث المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والتغذية الراجعة، إلا أن هناك عدداً من الصعوبات التي تحول دون تحقيق الجودة في التعليم الجامعي بما في ذلك الدراسات العليا، حيث ترجع بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الهيكل التنظيمي للجامعات، أو إلى الافتقار إلى الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وغياب قواعد بيانات متكاملة لسوق العمل، وضعف العلاقة بين الجامعة والمجتمع، وضعف التمويل. حددت الدراسات السابقة العديد من مجالات ومعايير ومؤشرات الجودة والاعتماد لمنظومة الدراسات العليا في الجامعات تغطي هذه المجالات والمعايير نظام الدراسات العليا بمكوناته المادية والبشرية. وحيث إن الدراسة الحالية تعتمد على تطبيق مدخل تحليل النظم فإنها تحدد مجالات ومعايير الجودة والاعتماد على ضوء مكونات منظومة الدراسات العليا من حيث مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها والتغذية الراجعة.

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع جودة نظام الدراسات العليا في بعض الجامعات السعودية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد باستخدام مدخل تحليل النظم. ويتطلب ذلك التعرف على واقع جودة كل مكون من المكونات الأربعة لنظام الدراسات العليا بما يشمله ذلك من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة. كما هدفت الدراسة الميدانية إلى الوقوف على دلالة الفروق بين مستويات الجودة بالنسبة للدراسات العليا النظامية والموازية.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تطبيق استبانتين الكترونيتين، حيث طبقت الأولى على عينة من طلاب الدراسات العليا الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية والموازية، سواء في مرحلة الماجستير أو الدكتوراه، وذلك في أربعة من الجامعات السعودية تشمل جامعة أم القرى، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. حيث تهدف هذه الاستبانة إلى التعرف واقع جودة مدخلات وعمليات نظام الدراسات العليا. كما طبقت الاستبانة الثانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس أو الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا النظامية أو الموازية في الجامعات المعنية، بهدف الوقوف على واقع جودة المخرجات والتغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا.

تم إعداد الاستبانتين في صورتهما المبدئية على ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة في المجال. وبعد التأكد من صدقهما وثباتهما تم تطبيقهما في صورتهما النهائية على عينتي الدراسة. تتضمن كل استبانة على عدد من المحاور يشمل الجزء الأول منها البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة حيث كان المتغير الرئيس بالنسبة لاستبانة الطلاب هو نمط الدراسة (انتظام – موازي)، وتركزت الاستبانة في التعرف على واقع المدخلات والعمليات، بينما ركزت استبانة أعضاء هيئة التدريس على التعرف على واقع المخرجات والتغذية الراجعة بالنسبة لأنظمة الدراسات العليا النظامية وفقاً لذات المتغير (انتظام – موازي).

الصدق والثبات للأداة:

الصدق:

استخدمت الدراسة الصدق الظاهري أو صدق المحكمين للتأكد من صدق أداتي الدراسة. تم عرض الاستبانتين في صورتهما المبدئية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات التربوية المختلفة، خاصة ممن يعملون بكلية التربية، جامعة القصيم، ومن الرتب العلمية المختلفة من الأساتذة، والأساتذة المشاركين، والأساتذة المساعدين. وتم أخذ آرائهم حول أداتي الدراسة وتم إجراء التعديلات اللازمة على ضوء ما أبدوه من ملاحظات وما أجروه من تعديلات، وما قدموه من مقترحات.

الثبات:

تم حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ لكل استبانة من استبانتي الدراسة، حيث طبقت استبانة عينة الطلاب في صورتها المبدئية بصورة تجريبية على عينة مكونة من ٥٠ من طلاب الدراسات العليا في عدد من الجامعات السعودية، بالمثل طبقت الاستبانة الثانية على

عينة قوامها ٣٠ من أعضاء هيئة التدريس بنفس الجامعات التي طبقت فيها أدوات الدراسة. حيث وجد من خلال المعالجة الإحصائية لنتائج هذا التطبيق أن معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach-Alpha في حالة استبانة الطلاب هو ٠,٩٦٦، وفي حالة استبانة أعضاء هيئة التدريس هو ٠,٩١٦ وهي قيم جيدة إحصائياً، وتدل على ارتفاع مستوى ثبات أداتي الدراسة.

عينة ومجتمع الدراسة:

يستعرض جدول (١) وصف عينتي الدراسة، سواء عينة طلاب الدراسات العليا، أو عينة أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس أو الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا. ويشمل وصف عينة الطلاب النوع، والجامعة التي ينتمي إليها الطالب، ونوع الكلية، ونمط الدراسة، ومستوى البرنامج، حيث يبلغ حجم عينة الطلاب إلى (٣٢٠)، وهي تمثل ما يقرب من (١,٥٪) من المجتمع الأصلي الذي يبلغ حوالي (٢٥٠٠٠) طالب وطالبة. كما يضم وصف عينة أعضاء هيئة التدريس، النوع، والجامعة التي ينتمي إليها العضو، ونوع الكلية والرتبة العلمية، حيث يبلغ حجم عينة أعضاء هيئة التدريس إلى (١٨٣)، وهي تمثل ما يقرب من (٢٪) من المجتمع الأصلي الذى يبلغ حوالي (١٠٠٠٠) عضو.

جدول (١)
التكرارات والنسب المئوية الخاصة بوصف عينتي الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا

بيان عينة أعضاء هيئة التدريس		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكور	١٢٢	٦٦,٧
	إناث	٦١	٣٣,٣
الجامعة	جامعة الملك عبد العزيز	٤٣	٢٣,٥
	جامعة أم القرى	٦٦	٣٦,١
	جامعة الملك سعود	٥٤	٢٩,٥
	جامعة الإمام محمد بن سعود	٢٠	١٠,٩
نوع الكلية	نظرية إنسانية	١٠٤	٥٦,٨
	عملية تطبيقية	٧٩	٤٣,٢
الرتبة العلمية	أستاذ	٥٤	٢٩,٥
	استاذ مشارك	١٠٤	٥٦,٨
	استاذ مساعد	٢٥	١٣,٧
المجموع		١٨٣	١٠٠,٠
بيان عينة الطلاب		**التكرار**	**النسبة المئوية**
النوع	طالب	٢٠٠	٦٢,٥
	طالبة	١٢٠	٣٧,٥

تابع الجدول رقم (١)

بيان عينة أعضاء هيئة التدريس		التكرار	النسبة المئوية
الجامعة	جامعة الملك عبد العزيز	٨٤	٢٦,٣
	جامعة أم القرى	٨٤	٢٦,٣
	جامعة الملك سعود	٨٨	٢٧,٥
	جامعة الإمام محمد بن سعود	٦٤	٢٠,١
نوع الكلية	نظرية إنسانية	٢٤٨	٧٧,٥
	عملية تطبيقية	٧٢	٢٢,٥
نوع أو مستوى البرنامج	ماجستير	٢٨٠	٨٧,٥
	دكتوراه	٤٠	١٢,٥
نمط الدراسة	انتظام	١٩٦	٦١,٣
	موازي	١٢٤	٣٨,٧

نتائج الدراسة الميدانية:

يعرض هذا الجزء نتائج الدراسة الميدانية، والذي يتم من خلاله التعرف على واقع جودة نظام الدراسات العليا في الجامعات السعودية باستخدام مدخل النظم، بالإضافة إلى الوقوف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين مستوى جودة كل من النمط النظامي والموازي للدراسات العليا في هذه الجامعات.

تشير النتائج الموضحة في جدول (٢) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) حول مستوى جودة نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي، حيث جاء المتوسط العام في حالة نظام الدراسات العليا النظامي متوسطاً (٣,٣٣)، بينما كان منخفضاً في حالة الدراسات العليا الموازية (٢,٥٨). وترجع هذه النتيجة غالباً إلى ترسخ أنظمة الدراسات العليا النظامية في الجامعات السعودية من جهة وإلى حداثة أنظمة التعليم الموازي من جهة أخرى، كما قد ترجع إلى ضعف الإشراف الإداري للجامعات على برامج التعليم الموازي التي تقدم في فروعها المختلفة نظراً للبعد الجغرافي، حيث لا تقدم برامج دراسات عليا نظامية في هذه الفروع. وللتعرف على واقع جودة كل مكون من مكونات نظام الدراسات العليا، فإن ذلك يتطلب الوقوف على واقع جودة كل مكون من مكونات هذا النظام من مدخلات، وعمليات، ومخرجات، وتغذية راجعة، حيث يتضح من الجدول أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) في استجابات عينة الدراسة حول واقع جودة المدخلات والعمليات والمخرجات والتغذية في حالة نظام الدراسات العليا النظامي، والموازي وكانت الفروق لصالح النظامي، حيث يتم مناقشة كل مكون من المكونات بالتفصيل في الجزء المخصص له في الصفحات التالية.

جدول (٢)
المتوسطات والفروق لواقع جودة مدخلات نظام الدراسات العليا

م	مكونات نظام الدراسات العليا	نمط الدراسة	المتوسط	قيمة ت	المستوى
١	المدخلات	انتظام	٣,٢٨	٩,٠٥***	متوسط
		موازي	٢,٥٨		منخفض
٢	العمليات	انتظام	٣,٦٣	٦,٥٣***	مرتفع
		موازي	٢,٧٢		متوسط
٣	المخرجات	انتظام	٣,٠٨	٥,١٦***	متوسط
		موازي	٢,٦٧		متوسط
٤	التغذية الراجعة	انتظام	٣,٠٤	٥,٤٤***	متوسط
		موازي	٢,٤١		منخفض
مجمل نظام الدراسات العليا		انتظام	٣,٣٣	٦,٩٨***	متوسط
		موازي	٢,٥٨		منخفض

تشير (***) إلى دلالة الفروق عند مستوى (٠,٠٠١)، (**) إلى دلالة الفروق عند مستوى (٠,٠١)، (*) إلى دلالة الفروق عند مستوى (٠,٠٥)

(١) واقع جودة مدخلات نظام الدراسات العليا

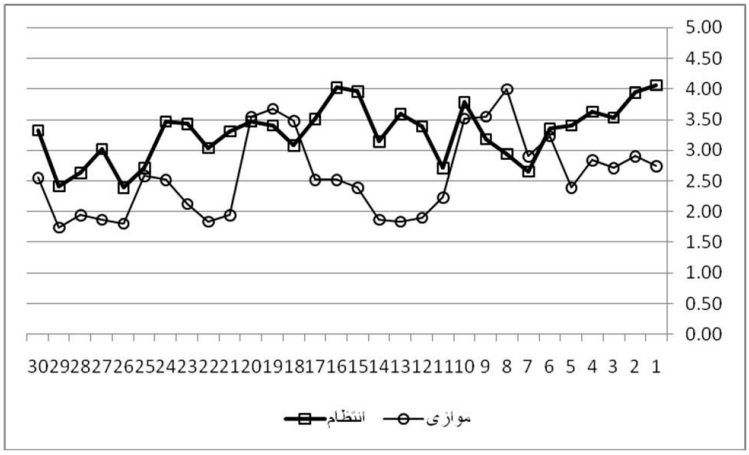

شكل (١)
جودة مدخلات نظام الدراسات العليا (المحور الأفقي للعبارات، والمحور الرأسي للمتوسطات)

يتم في هذا الجزء الإجابة عن التساؤل الأول للدراسة «ما واقع جودة مدخلات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي في الجامعات السعودية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟، كما يتم الإجابة عن هذا المحور من التساؤل الخامس للدراسة الخاص بدلالة الفروق. فتشير النتائج الموضحة في جدول (٢) إلى أن المتوسط العام لمدخلات نظام الدراسات العليا النظامي جاء متوسطاً (٣,٢٨)، بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي (٢,٥٨). وكما

هو موضح في شكل (١) فإن هذه النتيجة تدل على ارتفاع مستوى جودة مدخلات الدراسات العليا النظامية، مقارنة بنظيرتها الموازية، ومن ثم يدل ذلك على أن مستوى جودة أبعاد هذه المدخلات في نظام الدراسات العليا النظامي متوسطة مقارنة بنظيرتها في حالة الموازية، وفيما يلي يتم مناقشة مستوى جودة أبعاد مدخلات نظام الدراسات العليا التي تضم المدخلات الخاصة باللوائح والسياسات، والمدخلات البشرية والمادية.

١- واقع المدخلات الخاصة باللوائح والسياسات:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة المدخلات المرتبطة باللوائح والسياسات جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٤٠)، بينما كان متوسطاً في حالة الموازي (٣,٠٠)، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين مستوى جودة معظم مدخلات نظام الدراسات العليا النظامي المرتبطة باللوائح والسياسات وبين النظام الموازي لصالح النظامي.

ولقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستوى جودة المدخلات المرتبطة باللوائح والسياسات مرتفعاً، حيث إن نظام الدراسات العليا الموازي يفوق نظيره الموازي في وجود رؤية ورسالة لبرامج الدراسات العليا، ووجود أهداف واضحة ومحددة لهذه البرامج، ومعايير واضحة لقبول الطلاب، حيث أشارت دراسة نصر (٢٠٠٦) إلى جودة الدراسات العليا ترتبط ارتباطاً موجباً بجودة الطالب، ومن ثم ترتبط بدورها بمعايير وشروط القبول في الدراسات العليا، كما أن أهدافها تتسق مع احتياجات المجتمع الحقيقية، كما تقدم الأقسام الأكاديمية مساقات دراسية تلبي احتياجات المجتمع، وأن المقررات الدراسية التي يدرسها الطلاب تتناسب مع تخصصاتهم الأكاديمية، ويتاح للطلاب مقررات اختيارية. بينما جاء مستوى جودة المدخلات المرتبطة باللوائح والسياسات متوسطاً بالنسبة لإتاحة نظام الدراسات العليا النظامي لوائحه للطلاب، كما يتسم بمستوى متوسط من المرونة من خلال الدراسة لبعض الوقت أو تقديم مقررات اختيارية أو فرص للتعليم عن بعد، ويتفق ذلك مع أكدته دراسة عيسى وأبو المعاطي (٢٠١١) من وجود بعض جوانب القصور في اللوائح الجامعية، وذكرت دراسة عشيبة (٢٠٠٠، ص ٥٢٥) بعض جوانب هذا القصور، ومنها كثرة هذه اللوائح وعدم وضوحها.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد كان مستوى جودة المدخلات المرتبطة باللوائح والسياسات مرتفعاً مقارنة بالنظامي، حيث يتيح من خلال لوائحه نوعاً من المرونة تتيح للطلاب غير المتفرغين للدراسة لبعض الوقت، ويعزو ذلك لأنه في حالة الدراسات العليا

الموازية يتم تقديم برامجها غالباً في أوقات تناسب الطلاب، سواء خارج الدوام (مساءً) أو في أيام الإجازات الأسبوعية، كما أن المقررات الدراسية المقدمة ترتبط بتخصصاتهم الأكاديمية، وذلك طبيعي لأن معظم برامج الدراسات العليا تشترط حصول الطلاب على درجة البكالوريوس في التخصص. جاءت قيم المتوسطات متوسطة، حيث إن نظام الدراسات العليا الموازي يفوق نظيره النظامي في أن لوائحه تتيح نوعاً من المرونة من خلال إتاحة الفرص للطلاب للتعليم عن بعد، أو الدراسة لبعض الوقت للطلاب غير المتفرغين. كما جاء مستوى الجودة منخفضاً فيما يرتبط بمدى مراعاة تخصصات مساقات الدراسات العليا الموازي لاحتياجات المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جريس (٢٠٠٤) التي أشارت إلى أن الجامعة لا تراعي في كثير من الأحيان حاجات سوق العمل عند تحديد تخصصات البرامج التي تقدمها، بما في ذلك برامج الدراسات العليا.

٢- واقع المدخلات البشرية:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة المدخلات البشرية لنظام الدراسات العليا جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٤٠)، بينما كان منخفضاً في حالة الموازي (٢,١٠). كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) لجميع عبارات هذا البعد بين مستوى جودة واقع المدخلات البشرية لنظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي.

ولقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستوى جودة المدخلات البشرية مرتفعاً فيما يخص بتمتع أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في برامج الدراسات العليا النظامية بخبرات كبيرة في مجالي التدريس، والإشراف على الرسائل العلمية، بالإضافة إلى توفر العدد المناسب من الإداريين الذين يقدمون خدمات إدارية للطلاب. بينما جاء مستوى جودة المدخلات البشرية متوسطاً فيما يرتبط بمدى توفر الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهام التدريس والإشراف، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة حريري والثبيتي (١٤٢٢هـ) من وجود نقص في أعداد أعضاء هيئة التدريس في العديد من التخصصات في الجامعات السعودية، بالإضافة إلى ذلك فإن مستوى توفر الفنيين المنوط بهم صيانة الأجهزة والمعدات المستخدمة في برامج الدراسات العليا جاء متوسطاً، على الرغم مما أكدت عليه دراسة يعقوب (٢٠٠٤) من أهمية توفر الأعداد الكافية من الأطر المساعدة والفنيين للحكم على مستوى جودة الدراسات العليا بالجامعات.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد كان مستوى جودة المدخلات البشرية

منخفضاً لكافة عبارات هذا البعد، مما يدل على الضعف النسبي الكمي،بالإضافة إلي نقص الجدية لدى أعضاء هيئة التدريس القائمين على التدريس والإشراف في برامج التعليم الموازي، مما يؤثر سلباً على جودة برامج الدراسات العليا الموازية، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة محمود (٢٠٠٤) من أن العجز المتزايد في أعداد أعضاء هيئة التدريس يعد من مظاهر ضعف جودة الدراسات العليا، كذلك ما أكدته دراسة نصر (٢٠٠٦)، ودراسة الأسمر (٢٠٠٨) من أن انخفاض الجودة الكمية والنوعية لأعضاء هيئة التدريس تؤثر سلباً على عملية تطوير برامج الدراسات العليا، كما تشير النتائج إلى قلة توفر الأعداد الكافية من والإداريين والفنيين اللازمين لخدمة العمليات التعليمية والبحثية في برامج الدراسات العليا الموازية.

٣-واقع المدخلات المادية:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة المدخلات المادية في حالة نظام الدراسات العليا النظامي تفوق نظيرتها في حالة نظام الدراسات العليا الموازي، فقد جاء المتوسط العام لهذا البعد متوسطاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٠٩)، بينما كان منخفضاً في حالة الموازي (٢,٤٤). كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) لصالح النظامي بالنسبة لمعظم متوسطات العبارات الخاصة بهذا البعد.

فقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى مستوى جودة المدخلات المادية جاء مرتفعاً، حيث يفوق نظام الدراسات العليا النظامي نظيره الموازي من حيث توفر المباني والقاعات المجهزة الخاصة بتقديم برامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى توفر الكتب والمراجع والدوريات العلمية بالمكتبة، وقواعد البيانات بالنسبة للمراجع والدوريات الالكترونية، وقواعد البيانات الخاصة بالمراجع المتاحة داخل المكتبة، وتوفر قاعات مناسبة داخل المكتبة للقراءة والاطلاع، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة عبد الرازق زيان (٢٠٠٧) التي توصلت إلى ضعف مستوى المكتبات وغياب مصادر المعلومات الالكترونية. بينما جاء مستوى جودة المدخلات المادية متوسطاً بالموقع الالكتروني للدراسات العليا، بالمثل بالنسبة لدرجة توفر التقنيات اللازمة للتدريس، ومدى توفر أجهزة الحاسب الآلي بالمكتبة، ووجود مكتبة خاصة بطلاب الدراسات العليا، وتوفر المختبرات والخامات الخاصة بتجارب وتطبيقات الدراسات العليا، وتوفر خدمات التصوير التي يمكن أن يستفيد منها طلاب الدراسات العليا، ومدى توفر أجهزة الحاسب التي يمكن أن يستخدمها الطلاب في العملية التعليمية والبحثية. وقد جاءت جودة المدخلات المادية منخفضة فيما يخص توفر خدمات الطباعة، وتقديم التغطية المالية المناسبة التي تتيح لطلاب الدراسات العليا حضور المؤتمرات.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد كان مستوى جودة المدخلات المادية مرتفعاً، بما يدل على أن نظام الدراسات العليا الموازي يتيح بدرجة مرتفعة قواعد البيانات الداخلية الخاصة بالكتب والمراجع الموجودة بالمكتبة، وتوفر أجهزة الحاسب الآلي المتصلة بشبكة المعلومات التي تيسر عملية الاستفادة من المراجع، بالإضافة إلى توفر الكتب والدوريات العلمية التي تفيد الطلاب في أنشطتهم التعليمية والبحثية بدرجة مرتفعة، بينما جاء مستوى جودة المدخلات المادية الخاص بباقي عبارات هذا المحور منخفضاً في بعض جوانب هذا البعد، مما يدل على ضعف توفر خدمات التصوير والطباعة، وانخفاض مستوى جودة الموقع الالكتروني الخاص بالدراسات العليا الموازية، بالإضافة إلى ضعف توفر المباني والقاعات الدراسية وتجهيزاتها، حيث إنها في كثير من الأحيان تكون مستأجرة، وأن درجة توفر قواعد البيانات الخاصة بالمراجع العربية والأجنبية، والتقنيات اللازمة لعمليات التدريس، والمختبرات، والمواد الخام اللازمة للتجارب، والتغطية المالية المناسبة لحضور الطلاب لمؤتمرات منخفضة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة الأسمر (٢٠٠٨) التي توصلت إلى ضعف مستوى جودة خدمات الدعم المؤسسي المقدم لطلاب الدراسات العليا، ويشمل ذلك المكتبة والمختبرات والتجهيزات، كذلك مع ما توصلت إليه دراسة عبد العال (٢٠٠١)، ودراسة محمود (٢٠٠٤) من ضعف الإمكانات المادية من المكتبات والوسائل، قلة المراجع والدوريات المتاحة في هذه المكتبات التي تخدم طلاب الدراسات العليا.

(٢) واقع العمليات لنظام الدراسات العليا

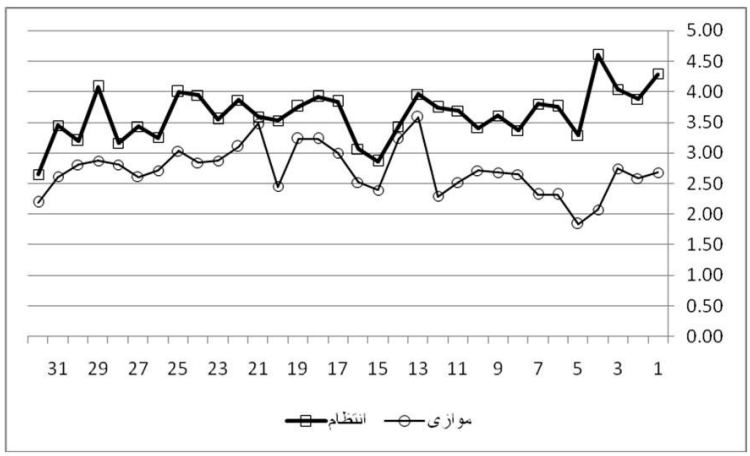

شكل (٢)
جودة عمليات نظام الدراسات العليا

يتم في هذا الجزء الإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة «ما واقع جودة عمليات الدراسات العليا في الجامعات السعودية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟» بالإضافة إلى دلالة الفروق لهذا المحور في التساؤل الخامس للدراسة، فيتضح من جدول (٢)، وكما هو موضح في شكل (٢) أن مستوى جودة العمليات في نظام الدراسات العليا النظامي يفوق نظيره الموازي، حيث جاء المتوسط العام في حالة نظام الدراسات العليا النظامي مرتفعاً (٣,٦٣)، بينما جاء متوسطاً في حالة نظام الدراسات العليا الموازي (٢,٧٢). للتعرف على مستوى جودة العمليات بالتفصيل فإنه يتطلب الوقوف على مستوى جودة العمليات الإدارية والتنظيمية، وعمليات التدريس، والإشراف العلمي والتقويم والبحث العلمي كما يلي:

١-واقع العمليات الإدارية والتنظيمية لنظام الدراسات العليا:

تشير النتائج الخاصة بالعمليات الإدارية والتنظيمية إلى أن مستوى جودة العمليات الإدارية والتنظيمية لنظام الدراسات العليا جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٤,٠٢)، بينما كان منخفضاً في حالة الموازي (٢,٣٨). كما تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) لمتوسطات جودة العمليات الإدارية والتنظيمية في نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي في جميع عبارات هذا البعد، مما يدل على أن مستوى جودة العمليات الإدارية والتنظيمية لنظام الدراسات العليا النظامي تفوق نظيرتها في حالة الموازي.

لقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في نظام الدراسات العليا النظامي إلى أن مستوى جودة العمليات الإدارية والتنظيمية كان مرتفعاً، بما يدل على أن نظام الدراسات العليا النظامي يعمل على تيسير عمليات استعارة الطلاب للمراجع من المكتبة، بالإضافة إدارة وتنسيق أنشطة الدراسات العليا من خلال جهة مركزية تتمثل في عمادة الدراسات العليا بالجامعة، كما يتم الإعلان عن برامج الدراسات العليا في وسائل الإعلام في توقيت مناسب، وتستخدم التقنية الحديثة في القيام بالعمليات الإدارية، في حين جاء متوسطاً فيما يرتبط بجودة الإجراءات الخاصة بالتسجيل والمناقشة للرسائل العلمية متوسطة.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون وفقاً لهذا النمط إلى أن مستوى جودة العمليات الإدارية والتنظيمية متوسطاً، بما يدل على أن جودة عمليات الإدارة والتنسيق، والإعلان عن برامج الدراسات العليا الموازية في التوقيت المناسب متوسطة. كما تشير النتائج إلى أن جودة العمليات الإدارية والتنظيمية منخفضة فيما يرتبط باستخدام التقنية الحديثة في القيام بالعمليات الإدارية الخاصة بالدراسات العليا

الموازية، على الرغم مما أكدت عليه دراسة تمام، والطوخي (٢٠٠٧) من أهمية استخدام التقنية الحديثة في إجراء العمليات الإدارية الخاصة بالدراسات العليا، بما في ذلك إجراءات القبول والتسجيل. كما تدل هذه النتائج على انخفاض مستوى جودة عمليات الاستعارة من المكتبة، وضعف مستوى مرونة الإجراءات الخاصة بتسجيل ومناقشة الرسائل العملية، وقد أكدت دراسة محمود (٢٠٠٤) في هذا الصدد على أن ضعف العمليات الإدارية والتنظيمية يعد من العوامل التي تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة نظام الدراسات العليا.

٢- واقع عمليات التدريس في نظام الدراسات العليا:

أشارت نتائج الدراسة الخاصة بعمليات التدريس إلى أن مستوى جودة عمليات التدريس في نظام الدراسات العليا جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٦٧)، بينما كان متوسطاً في حالة الموازي (٢,٦٣). كما تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة عمليات التدريس في نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي عند مستوى (٠,٠١) بالنسبة لمعظم جوانب عمليات التدريس، ويدل ذلك على أن مستويات جودة عمليات التدريس في الدراسات العليا النظامية تفوق نظيرتها الموازية.

ولقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستوى جودة عمليات التدريس مرتفعاً بالنسبة لدور مقررات الدراسات العليا على زيادة قدرة الطلاب على إعداد خططهم البحثية، تحديد أعضاء هيئة التدريس أهداف المساقات بشكل واضح، وبعرضهم المادة العملية بشكل مرتب ومفهوم، كما أن أساليب التدريس المستخدمة تنمي بدرجة كبيرة قدرة الطلاب على التفكير الناقد والتفكير الابتكاري وحل المشكلات، بالإضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون التقنيات الحديثة في التدريس ويعملون على الربط بين المقررات الدراسية والبحث العلمي في مجال التخصص من جانب، وبينها وبين احتياجات المجتمع من جانب آخر، و تتفق هذه النتائج مع دراسة الحولي، وأبودقة (٢٠٠٤) التي توصلت إلى فعالية طرق التدريس، وتقنيات التعليم المستخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس أثناء تدريسهم ببرامج الدراسات العليا، بينما تختلف مع دراسة عبد العال (٢٠٠١)، ودراسة عيسى، وأبوالمعاطي (٢٠١١) التي توصلت كل منهما إلى ضعف فعالية استراتيجيات التدريس، إلا أن مجموعة الطلاب أشارت إلى أن مستوى جودة عمليات التدريس متوسط فيما يرتبط باستخدام أعضاء هيئة التدريس الدوريات العلمية في تدريس المساقات بدرجة متوسطة.

أما في حالة الدراسات العليا الموازية فقد أشارت مجموعة الطلاب إلى أن جودة عمليات

التدريس مرتفعة في حالة أن المقررات الدراسية تزيد من قدرة الطلاب على إعداد خططهم البحثية، كما أشار الطلاب إلى أن جودة عمليات التدريس كانت متوسطة بما يدل على أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون التقنيات الحديثة في التدريس بدرجة متوسطة، بالمثل بالنسبة لربطهم بين المادة العلمية واحتياجات المجتمع، أو لاستخدامهم الدوريات العلمية في تدريس المساقات.

٣- واقع عمليات الإشراف العلمي في نظام الدراسات العليا:

أكدت نتائج الدراسة على أن مستوى جودة عمليات الإشراف العلمي لنظام الدراسات العليا جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٥٠)، بينما كان متوسطاً في حالة الموازي (٢,٩٤). كما تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين مستوى جودة عمليات الإشراف العلمي في نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي في معظم عبارات هذا البعد، مما يدل أن مستويات جودة عمليات الإشراف العلمي في الدراسات العليا النظامية غالباً ما تفوق نظيرتها في الدراسات العليا الموازية.

ولقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستويات جودة عمليات الإشراف العلمي مرتفعة، فيما يرتبط بمستوى جودة العلاقة بين المشرف والطالب والتي يسودها الاحترام المتبادل، بالإضافة إلى أن المشرفين يعطون الحرية للطلاب في اختيار موضوعات أطروحاتهم، حيث تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الحولي، وأبودقة (٢٠٠٤) من كفاءة عمليات الإشراف الأكاديمي في الدراسات العليا، كما تشير هذه النتائج أيضاً إلى وجود سقف محدد لعدد الرسائل العلمية التي يشرف عليها عضو هيئة التدريس، ويتفق ذلك مع ما أكدت عليه دراسة جولابورن (Gullaborn, 1998) من أهمية مراعاة تناسب أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس القائمين على الإشراف العلمي. بالإضافة إلى أن المشرفين يساعدون الطلاب في اختيار موضوعات بحوثهم، ويشجعونهم على اختيار موضوعات ترتبط بالمشكلات التي يواجهها المجتمع، وأنه يتم تحديد المشرفين على الرسائل العلمية وفقاً لتخصصاتهم، بينما جاء مستوى جودة العمليات المرتبطة بالإشراف العلمي متوسطاً، بما يدل على أن الطلاب قد يجدون صعوبة في التواصل الدائم مع المشرف الأكاديمي، وأنهم ليس لديهم الحرية المطلقة في اختيار مشرفيهم.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد أشارت مجموعة الدراسة إلى أن مستوى جودة عمليات الإشراف العلمي مرتفع بالنسبة لمدى توجيه المشرفين غالباً لطلابهم نحو اختيار

موضوعات رسائلهم العلمية بحيث ترتبط بمشكلات المجتمع، كما أنه يتم تحديد المشرفين على الرسائل على ضوء تخصصاتهم. كما أشارت مجموعة الدراسة إلى أن مستوى جودة العمليات المرتبطة بعمليات الإشراف العلمي متوسط بما يدل على أن المشرفين لا يعطون الطلاب الحرية المطلقة لاختيار موضوعاتهم البحثية، وقد يكون عدد الرسائل العلمية التي يقوم بالإشراف عليها أي من أعضاء هيئة التدريس كبيراً مما يؤثر سلباً على طبيعة العلاقة بين الطلاب والمشرفين، مما يؤدي إلى عزلة طالب الدراسات العليا، وذلك ما أكدت عليه دراسة محمود (٢٠٠٤). بينما أشارت مجموعة الدراسة من طلاب الدراسات العليا الموازية إلى انخفاض مستوى جودة بعض عمليات الإشراف العلمي بما يدل على ضعف التواصل المستمر بين الطلاب ومشرفيهم، وقلة مساعدة المشرفين لطلابهم في اختيار موضوعاتهم البحثية، وأن الطلاب نادراً ما يبدون رأيهم في اختيار مشرفيهم، وتتسق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة زيان (٢٠٠٧) من أن ضعف العلاقات العلمية بين الطلاب والأساتذة يعد من عوامل ضعف جودة الدراسات العليا.

٤- واقع عمليات التقويم في نظام الدراسات العليا:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة عمليات التقويم في نظام الدراسات العليا جاء مرتفعاً في حالة نظام الدراسات العليا النظامي (٣,٨٤)، بينما كان متوسطاً في حالة الموازي (٢,٩٦). كما تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين مستوى جودة عمليات التقويم في نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي في جميع عبارات هذا البعد، مما يدل على أن مستوى جودة عمليات التقويم في نظام الدراسات العليا النظامية تفوق نظيرتها الموازية.

ولقد أشارت مجموعة الطلاب الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستوى جودة عمليات التقويم مرتفع بالنسبة لجميع عبارات هذا البعد، وتدل هذه النتائج على أن التكليفات والأنشطة تتناسب بدرجة كبيرة مع طبيعة المقررات الدراسية وأهدافها، بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد من قبل المشرفين بكتابة التقارير الخاصة بالتقدم العلمي لطلابهم، والتنوع الكبير للأساليب المستخدمة لتقويم أداء الطلاب ما بين الاختبارات والتكليفات، والتي تقيس قدرة الطلاب على استخدام الأساليب المختلفة من التفكير العلمي.

أما في حالة الدراسات العليا الموازية فقد أشارت مجموعة الدراسة إلى أن جودة عمليات التقويم متوسطة بالنسبة لجميع عبارات هذا البعد، وتدل هذه النتائج على أن أعضاء هيئة التدريس ينوعون بدرجة متوسطة من أساليبهم في تقويم الطلاب، وأن التكليفات والأنشطة

تتناسب أحياناً مع طبيعة المقررات الدراسية، وأن أساليب التقويم لا تقيس دائماً الأنواع المختلفة للتفكير العلمي، وأن التقارير الخاصة بالتقدم العلمي للطلاب قد لا تكتب من قبل المشرفين بصورة دورية.

٥- واقع عمليات البحث العلمي في نظام الدراسات العليا:

توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة عمليات البحث العلمي في نظام الدراسات العليا جاء متوسطاً في كل من نظام الدراسات العليا النظامي والموازي وبمتوسطات (٣,٣٢، ٢,٦٦ على الترتيب). كما تشير النتائج الموضحة بالجدول إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين مستوى جودة عمليات البحث العلمي في نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي في غالبية عبارات هذا البعد، وتدل هذه النتائج على أن مستوى جودة عمليات البحث العلمي في حالة برامج الدراسات العليا النظامية تفوق نظيرتها الموازية.

كما أشارت مجموعة الطلاب الملتحقين ببرامج الدراسات العليا النظامية إلى أن مستوى جودة عمليات البحث العلمي مرتفعة بما يدل على انتظام الأقسام العملية في عقد السيمنارات لمناقشة خطط الطلاب البحثية، بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات التي يمكن أن تفيد طلاب الدراسات العليا، وأنه يتم نشر بعض البحوث المستخلصة من الرسائل العلمية في الدوريات العلمية المتخصصة، بينما جاءت جودة عمليات البحث العلمي متوسطة فيما يتصل بتوفر الدعم الكافي لمساعدة الطلاب على إجراء المعالجات الإحصائية الخاصة بدراساتهم، كما أن مستوى تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في تحكيم أدواتهم البحثية متوسط، وأنه أحياناً ما يتم تبادل الرسائل العلمية المتميزة بين الأقسام والكليات المناظرة في الجامعات، وطبقاً لنتائج دراسة زيان (٢٠٠٧) فإن ذلك يعزى إلى ضعف التعاون والتنسيق بين الأقسام والكليات المناظرة، كما تدل هذه النتائج على أن فرص تعاون الدراسات العليا بالجامعات السعودية مع جامعات عالمية محدودة.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد أشارت مجموعة الدراسة إلى أن مستوى جودة عمليات البحث العلمي متوسط بالنسبة لغالبية عبارات هذا البعد، تدل هذه النتائج على أن درجة انتظام حلقات السيمنار التي تعرض فيها خطط الطلاب البحثية متوسطة، وأضافت دراسة زيان (٢٠٠٧)، ودراسة محمود (٢٠٠٤) في هذا الصدد أن ضعف حلقة السيمنار يضعف من مستوى جودة الدراسات العليا بالجامعات. كما تدل هذه النتائج على أنه يتم أحيانا تبادل الرسائل العلمية المتميزة بين الكليات والأقسام المناظرة في الجامعات، بالإضافة إلى أن مستوى تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في تحكيم أدواتهم البحثية متوسط،

وقد لا توفر برامج الدراسات العليا الموازية خدمات مساعدة الطلاب في إجراء التحليلات الإحصائية الخاصة برسائلهم العلمية، وقد لا تشجع بعض البرامج الموازية الطلاب دائماً على نشر مقالات وبحوث مستخلصة من رسائلهم العلمية، وأن أعداد الندوات والمؤتمرات المقامة والتي يمكن أن تفيد طلاب الدراسات العليا متوسط. وكانت العبارة (٣٢) الوحيدة الخاصة بجودة عمليات البحث العلمي التي حصلت على مستوى منخفض من الجودة، مما يدل على ضعف التعاون المشترك بين الدراسات العليا الموازية بالجامعة مع نظيرتها من الجامعات العالمية، حيث أوصت دراسة تمام، والطوخي (٢٠٠٧) بأهمية عقد الاتفاقيات الثنائية لإنشاء برامج دراسات عليا مشتركة مع جامعات عربية ودولية متقدمة.

(٣) واقع مخرجات نظام الدراسات العليا

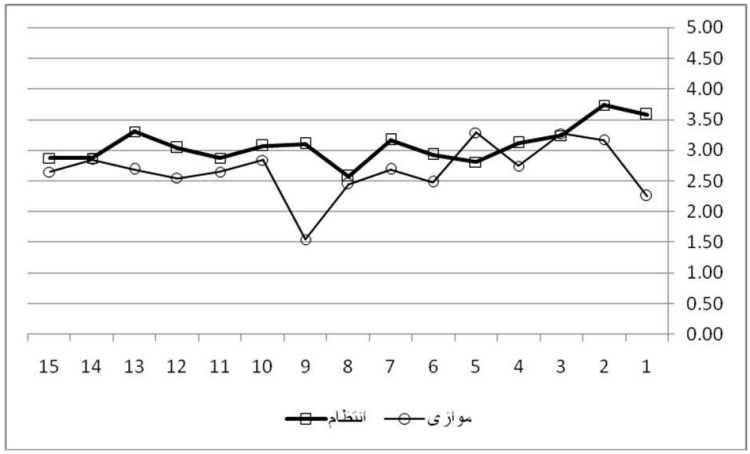

شكل (٣)
جودة مخرجات نظام الدراسات العليا

يتم من خلال هذا الجزء الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة «ما واقع مخرجات الدراسات العليا في الجامعات السعودية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟» بالإضافة إلى التعرف على الفروق ذات الدلالة الخاصة بهذا المحور في التساؤل الخامس، حيث توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة المخرجات جاء متوسطاً بالنسبة لنظامي الدراسات العليا النظامي والموازي وكانت المتوسطات (٣,٠٨، ٢,٦٧ على الترتيب)، ويدل ذلك على أنه على الرغم من أن المتوسطات في نفس المستوى إلا أن جودة مخرجات الدراسات العليا النظامية تفوق نظيرتها الموازية. كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين

مستوى جودة مخرجات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي بالنسبة لمعظم جوانب محور المخرجات. وتدل هذه النتائج، وكما هو موضح في شكل (٣)، على أن مستوى جودة مخرجات نظام الدراسات العليا النظامي تفوق نظيرتها في حالة الموازي.

لقد أشارت عينة أعضاء هيئة التدريس إلى أن مستوى جودة مخرجات نظام الدراسات العليا النظامي مرتفع بالنسبة لوجود طلب في سوق العمل لخريجي الدراسات العليا، ومن ثم فإن الدراسات العليا تزود المجتمع بالكفاءات الوطنية في مختلف التخصصات لتلبية احتياجات سوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة حريري، والثبيتي (١٤٢٢) من أن الدراسات العليا تستمد أهميتها من تلبية حاجات المجتمع من التخصصات المختلفة. كما أن مستوى جودة مخرجات الدراسات العليا جاء متوسطاً في معظم فقرات هذا المحور، حيث تدل هذه النتائج على أن امتلاك الخريج لمهارات البحث عن المعلومات بدرجة متوسطة، بالمثل تتناسب مخرجات الدراسات العليا مع احتياجات سوق العمل بدرجة متوسطة، وأن مستوى جودة الرسائل العلمية المجازة متوسط، بينما توصلت دراسة الأسمر (٢٠٠٨) في هذا الصدد إلى ضعف مستوى جودة الرسائل العلمية التي يتم مناقشتها. كما تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب لا يحصلون على درجاتهم العلمية في الوقت المحدد بلائحة الدراسات العليا، حيث أكدت دراسة محمود (٢٠٠٤) في هذا المجال على ارتفاع نسب طلبات المد، ومن ثم ارتفاع متوسط مدة بقاء الطالب في الدراسات العليا. كما تدل النتائج على أن مستويات امتلاك الخريج لاستقلالية التفكير، والتحليل والاستنباط، والتواصل العلمي والمهني متوسطة، كما أن درجة ارتباط موضوعات الرسائل العلمية بمشكلات المجتمع متوسطة، كما أشارت مجموعة الطلاب إلى أن مستوى جودة المخرجات جاء منخفضاً فيما يرتبط بتطبيق نتائج بحوث الدراسات العليا في الواقع العملي بما يفيد المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة الداود (٢٠٠٦)، ودراسة عبد الكريم، علي، وملة، سعيد، والسيد سعدي، وأبو عرفه، عدنان من أن ضعف تطبيق البحوث في خدمة المجتمع يحول دون تحقيق أهداف الدراسات العليا في الجامعات.

أما في حالة نظام الدراسات العليا الموازي فقد أشارت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس إلى أن مستوى جودة مخرجات نظام الدراسات العليا الموازي متوسط بالنسبة لغالبية جوانب محور المخرجات، وتدل هذه النتائج على أن نسبة متوسطة من الخريجين يحصلون على درجاتهم العلمية في الوقت المحدد، والرسائل العلمية ذات مستوى متوسط من الحداثة، وأن مخرجات الدارسات العليا تتناسب مع احتياجات سوق العمل بدرجة متوسطة لتلبية

حاجات المجتمع من مختلف التخصصات، وأن مستويات خريجي الدراسات العليا الموازية متوسطة فيما يتعلق بامتلاك الخريجين لاستقلالية التفكير، وذلك على الرغم مما أكدت عليه دراسة جولابورن (Gullaborn, 1998) من أن الدراسات العليا تعود الطالب على الاعتماد على نفسه في كثير من أنشطة الدراسة والبحث بهدف تعويده على الاستقلالية في التفكير، كما جاءت مستويات الخريجين متوسطة في مجالات القدرة على التحليل والاستنباط، واستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات، والقدرة على التواصل مع المعرفة الجديدة وتوظيفها في خدمة مجتمعهم. كما أشارت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس إلى أن مستوى جودة مخرجات الدراسات العليا الموازية منخفض فيما يرتبط بامتلاك الخريجين للأنماط المختلفة من التفكير، بما في ذلك التفكير الإبداعي، كما تدل النتائج على ضعف جودة الرسائل العلمية، ومستوى ارتباط موضوعاتها بحاجات المجتمع ومشكلاته، على الرغم مما أوصت به دراسة تمام، والطوخي (٢٠٠٧) من أهمية ربط موضوعات الرسائل العلمية بمشكلات وقضايا المجتمع. وجاء مستوى جودة المخرجات منخفضاً جداً بما يدل على ندرة تطبيق نتائج بحوث الدراسات العليا الموازية في الواقع العملي بما يخدم المجتمع، وقد يعزى ذلك إلى ما أشارت إليه دراسة أحمد (٢٠٠٤) من غياب التنسيق بين البحث العلمي وحاجات المجتمع.

(٤) واقع التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا

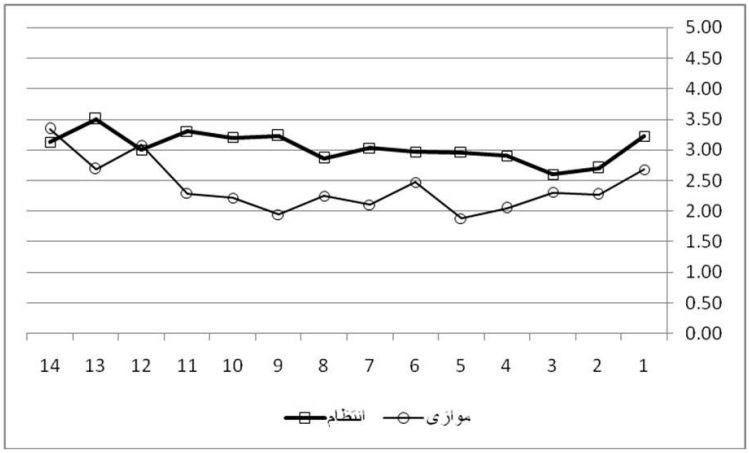

شكل (٤)
جودة التغذية الراجعة في نظام الدراسات العليا

يتم من خلال هذا الجزء الإجابة عن التساؤل الرابع للدراسة «ما واقع جودة التغذية

الراجعة للدراسات العليا في الجامعات السعودية على ضوء متطلبات الجودة والاعتماد؟» بالإضافة إلى التعرف على دلالة الفروق الخاصة بهذا المحور في التساؤل الخامس، حيث تؤكد النتائج على أن المستوى العام لجودة التغذية الراجعة جاء متوسطاً بالنسبة لنظام الدراسات العليا النظامي، بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي، وكانت المتوسطات (٣,٠٤، ٢,٤١ على الترتيب). كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) بين مستوى جودة التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي بالنسبة لمعظم جوانب التغذية الراجعة، وكما هو موضح في شكل (٤)، تدل هذه النتائج على أن مستوى جودة التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا النظامي يفوق نظيره الموازي.

ولقد أشارت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس إلى ارتفاع مستوى جودة التغذية الراجعة للدراسات العليا النظامية بالنسبة لحرص المشرفين الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس على إعداد التقارير الدورية الخاصة بتقدم طلابهم في رسائلهم العلمية، كما أشار الطلاب إلى أن مستوى جودة التغذية الراجعة كان متوسط بالنسبة لسعي الدراسات العليا إلى اعتماد برامجها من هيئات الاعتماد الأكاديمي الوطنية والدولية، كما أن مستوى تطوير الدراسات العليا لبرامجها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع متوسط، بالإضافة إلى أن درجة الاستعانة بالخبرات اللازمة في عملية التقويم والتطوير متوسطة، وقد لا تتوفر أحياناً وحدات للجودة والتطوير خاصة بنظام الدراسات العليا بالجامعات، مما يؤثر سلباً على إجراء التقويم الذاتي والتحليل الرباعي ومشاركة المستفيدين في تقويم مخرجات الدراسات العليا ومن ثم إعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لتحسين مستوى جودة الدراسات العليا، وتطبيق نتائج البحوث، بالإضافة إلى أن مستوى دقة وموضوعية نظام تحكيم الرسائل العلمية متوسط، حيث توصلت دراسة الأسمر (٢٠٠٨) في هذا المجال إلى ضعف مستوى جودة تحكيم ومناقشة الرسائل العلمية.

وفي حالة الدراسات العليا الموازية فقد أشار أعضاء هيئة التدريس إلى أن مستوى جودة التغذية الراجعة متوسط فيما يتعلق بمستوى جودة عملية إعداد المشرفين الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس للتقارير الدورية الخاصة بتقدم طلابهم في رسائلهم العلمية كما جاء، تسعى الدراسات العليا بدرجة متوسطة إلى اعتماد برامجها من قبل هيئات الاعتماد الأكاديمي الوطنية والدولية، وينطبق ذلك على مستوى جودة نظام تحكيم الرسائل العلمية. كما أشار أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس إلى أن مستوى جودة التغذية الراجعة كان منخفضاً فيما يتعلق بمناقشة مجالس الأقسام لتقارير تقويم وتطوير برامج الدراسات العليا، أو مشاركة

الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في التقويم الذاتي لهذه البرامج، هذا بالإضافة إلى ضعف مشاركة المستفيدين من مخرجات برامج الدراسات العليا في الجهات الحكومية أو الخاصة في تقويم البرامج أو افتتاح برامج جديدة، حيث أكدت دراسة هوستون وريز (Houston & Rees, 1999) على أهمية اشتراك أصحاب المصالح في تقويم الدراسات العليا، كما أوصت دراسة أومرج (Omeregie, 2008) بضرورة متابعة الخريجين بعد التحاقهم بسوق العمل لدى الجهات الحكومية أو الخاصة. كما تشير النتائج إلى ضعف الاستعانة بالخبرات المطلوبة في عمليات التقويم والتطوير، والافتقار إلى وجود وحدات للجودة والتطوير لبرامج الدراسات العليا الموازية في الجامعات، مما يؤثر سلباً على جودة التقويم الذاتي، والخارجي، وإجراء التحليل الرباعي، وإعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لتحسين مستوى الجودة على ضوء الواقع ونتائج البحوث التربوية، حيث أكدت دراسة جوردن (Gordon, 2002) في هذا الصدد بأن نجاح الخطة الاستراتيجية للدراسات العليا يتوقف على نتائج التقويم الخارجي.

يتضح مما سبق أن الدراسة الميدانية توصلت إلى العديد من النتائج منها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٠١) حول مستوى جودة مكونات نظام الدراسات العليا النظامي والموازي لصالح النظامي، وأن مستويات جودة مكونات نظام الدراسات العليا النظامي تفوق نظيرتها في حالة الموازي، حيث جاء المستوى العام لجودة نظام الدراسات العليا النظامي متوسطاً بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي. كما جاء المتوسط العام لجودة مدخلات نظام الدراسات العليا النظامي متوسطاً، بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي، كما جاء المتوسط العام لجودة العمليات في حالة نظام الدراسات العليا النظامي مرتفعاً، بينما جاء متوسطاً في حالة الموازي. أما بالنسبة للمخرجات فقد جاء مستوى جودة المخرجات جاء متوسطاً بالنسبة لنظامي الدراسات العليا النظامي والموازي. وبالنسبة للتغذية الراجعة فقد جاء مستوى العام لجودة التغذية الراجعة متوسطاً بالنسبة لنظام الدراسات العليا النظامي، بينما جاء منخفضاً في حالة الموازي. وبذلك فقد تمت الإجابة عن التساؤلات الثلاثة الأولى من الدراسة والمرتبطة بواقع جودة مكونات نظام الدراسات العليا، والفروق ذات الدلالة وفقا لمتغير نمط الدراسة (نظامي-موازي).

رابعاً: آليات تطوير الدراسات العليا باستخدام مدخل تحليل النظم

يأتي هذا الجزء من الدراسة للإجابة عن السؤال السادس للدراسة من خلال اقتراح آليات لتطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات السعودية باستخدام مدخل تحليل النظم وعلى ضوء

متطلبات الجودة والاعتماد. وللتوصل إلى آليات تطوير الدراسات العليا باستخدام مدخل النظم فإن ذلك يتطلب الوقوف على الفلسفة التي تقوم عليها عملية التطوير، والأسس التي ترتكز عليها، والأهداف التي تقوم عليها كما يلي.

١- فلسفة تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات:

تقوم عملية تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات على مجموعة من المنطلقات تشمل الآتي:

- عملية التطوير ترتبط بإصلاح وتغيير الواقع إلى الأفضل لذا يتم اقتراح آليات تطوير نظام الدراسات العليا على ضوء واقع الجودة لهذا النظام، وبالتالي فإن هذه الآليات تقوم على حل المشكلات ومواجهة المعوقات التي تقلل من مستوى جودة الدراسات العليا، كما تعمل الآليات المقترحة على التأكيد على نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف التي تؤثر على جودة كل مكون من مكونات نظام الدراسات العليا.
- أدت العولمة بأشكالها المتعددة إلى التنافس بين الدول في مستوى جودة السلع والخدمات، وبالتالي فإن تطبيق الجودة في قطاع التعليم بما في ذلك أنظمة الدراسات العليا يضمن تحقيق الجودة في كافة القطاعات الأخرى في المجتمع سواء القطاعات الإنتاجية أو الخدمية.
- إن التنافسية بين مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة وأنظمة الدراسات العليا التابعة لها بصفة خاصة فرضت على هذه المؤسسات الأخذ بمتطلبات الجودة والاعتماد، وبالتالي فإن من الضروري أن تأخذ أنظمة الدراسات العليا بآليات تعمل على الارتقاء بمستوى الجودة بحيث تصل إلى مستوى التنافسية، على المستويين الوطني والدولي.

٢- الأسس التي ترتكز عليها عملية تطوير الدراسات العليا بالجامعات:

ترتكز عملية التطوير على مجموعة من الأسس تشمل التكامل، والشمول، والحداثة والتجديد، والمرونة، ويمكن عرض هذه الأسس بالتفصيل فيما يلي:

- يراعى الأخذ بمبدأ التكامل في عملية تطوير نظام الدراسات العليا، ويأخذ هذا التكامل صورتين رئيستين تضم التكامل بين المكونات الداخلية للنظام فيما بينها من جهة، وبين المكونات الداخلية والبيئة الخارجية للنظام من جهة أخرى، حيث يعني التكامل أن تطوير بعض مكونات النظام يضمن تطوير مكونات أخرى منه، كأن يضمن تطوير المدخلات تطوير العمليات والمخرجات.
- تتصف عملية التطوير بالشمول، ويعني هذا أن تشمل عملية التطوير كل مكون من مكونات النظام، دون اقتصارها على مكونات دون غيرها، هذا بالإضافة إلى شمولها للبيئة الخارجية للنظام.

- تأخذ عملية تطوير نظام الدراسات العليا بمبدأ الحداثة والتجديد، ويعني ذلك الأخذ بكل ما هو جديدعلى ضوء تغيرات العصر، والثورة المعرفية، وثورة تكنولوجيا المعلومات.
- تتطلب عملية تطوير نظام الدراسات العليا المرونة بحيث تكون آليات التطوير قابلة للتقويم ومن ثم التحديث.

٣- أهداف عملية تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات

على ضوء مكونات نظام الدراسات العليا والبيئة الخارجية المحيطة به، كما هو موضح في شكل (٥) فإن عملية تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات تهدف إلى اقتراح آليات لتطوير كل مكون من مكوناته، بالإضافة إلى تطوير البيئة الخارجية له، ومن ثم تهدف عملية تطوير نظام الدراسات العليا إلى:

- تطوير مدخلات نظام الدراسات العليا بالجامعات.
- تطوير عمليات نظام الدراسات العليا بالجامعات.
- تطوير مخرجات نظام الدراسات العليا بالجامعات.
- تطوير التغذية الراجعة لنظام الدراسات العليا بالجامعات.
- تطوير البيئة الخارجية لنظام الدراسات العليا بالجامعات.

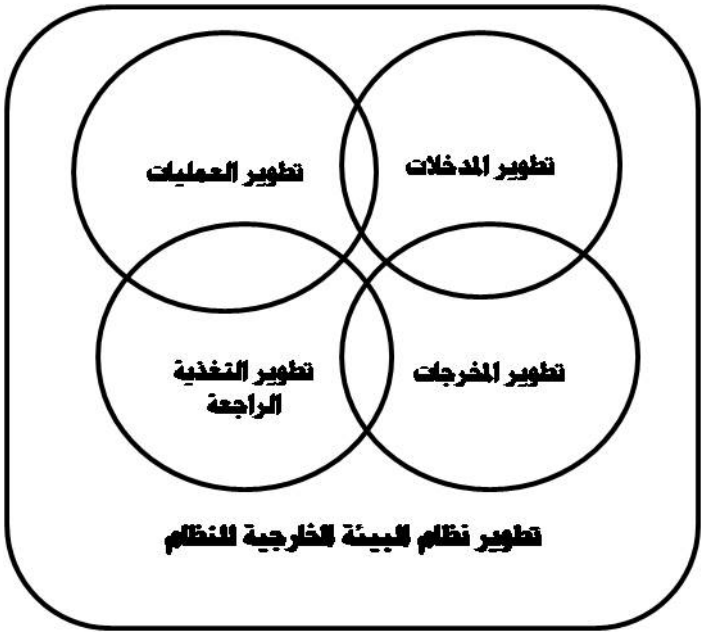

شكل (٥)
أهداف عملية تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات

٤- آليات تطوير نظام الدراسات العليا بالجامعات:

يتم تنفيذ عملية تطوير نظام الدراسات العليا وفقاً لمجموعة من الآليات تشمل ما يلي:

١. إنشاء وحدات للجودة والتطوير تابعة للدراسات العليا بالجامعات، بحيث تكون هذه الوحدات مسؤولة عن إقامة نظام داخلي لجودة الدراسات العليا، على أن تقوم بالإشراف، والتخطيط، والتنفيذ لأنشطة الجودة الخاصة بنظام الدراسات العليا.

٢. إنشاء كليات للدراسات العليا على مستوى الجامعات، بما يساعد على استحداث تخصصات بينية في برامج الدراسات العليا، بالإضافة إلى التعاون والتكامل بين الأقسام العلمية المختلفة بالجامعات بما يخدم المجتمع.

٣. إنشاء جامعة للدراسات العليا على المستوى الوطني، بحيث تضمن تكامل التخصصات المختلفة وتحقق نوعاً من الاستفادة المتبادلة بين الطلاب، بالإضافة إلى ظهور التخصصات البينية الحديثة نتيجة تكامل العلوم.

٤. إنشاء جامعة الدراسات العليا على مستوى الوطن العربي بما يضمن إحداث نوع من التعاون وتبادل الخبرات بين الجامعات العربية في مجال الدراسات العليا، وبما يضمن توحيد عملية الإشراف.

٥. إنشاء جامعة افتراضية للدراسات العليا على مستوى المملكة العربية السعودية بالتعاون مع بعض الجامعات العالمية المتقدمة، مع التركيز على التخصصات النظرية الإنسانية، والعمل على ضمان جودة البرامج المقدمة في هذه الجامعة.

٦. أن تقدم برامج الدراسات العليا بالجامعات السعودية مقررات اختيارية تراعي ميول وقدرات وتخصصات الطلاب بحيث تصل ساعاتها المعتمدة إلى ١٥٪ من جملة الساعات المعتمدة للبرنامج.

٧. الارتقاء بمستوى الجودة الكمي والنوعي لأعضاء هيئة التدريس القائمين بالتدريس والإشراف العلمي في برامج الدارسات العليا بصفة عامة والموازية بصفة خاصة، مما يعمل على رفع مستوى جودة مخرجات الدراسات العليا، ويتطلب ذلك التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس من الرتب العلمية المختلفة من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الدراسات العليا، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس من خلال تقديم البرامج التدريبية.

٨. توفير الكوادر الإدارية من ذوي الخبرة والكفاءة لخدمة الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وبرامج الدراسات العليا بالجامعات، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى مهارات وخبرات

هذه الكوادر من خلال برامج التدريب على استخدام قواعد البيانات واستخدام التقنيات الحديثة في القيام بالأنشطة الإدارية.

٩. التدقيق في قبول طلاب الدراسات العليا وذلك من خلال تحديد معايير محددة وواضحة لقبول الطلاب في برامج الدراسات العليا بالجامعات، بحيث تراعي هذه المعايير مستوى جودة الطلاب المقبولين بحيث ألا يقل التقدير التراكمي في مرحلة البكالوريوس عن "جيد جداً" في حال النمط النظامي للدراسات العليا و "جيد" في حالة النمط الموازي على أن يضاف للنمط الموازي فترة تمهيدية لمدة فصل دراسي.

١٠. توفير المواد الخام التي تستخدم لإجراء التجارب والبحوث العلمية من قبل طلاب الدراسات العليا بالجامعات، بما يضمن نجاحهم في إنجاز دراساتهم العلمية.

١١. التأكيد على إجراء طلاب الدراسات العليا لبحوث نوعية ترتبط بحاجات المجتمع بحيث يتم تطبيقها في الواقع العملي مثل بحوث الفعل، حيث إن معظم طلاب الدراسات العليا يعملون بالفعل في كثير من المجالات والتخصصات.

١٢. إتاحة فرصة التفرغ الجزئي أو الكلي للطلاب المتفوقين والموظفين في القطاع الحكومي أو الخاص لمواصلة دراساتهم العليا، مما ينعكس إيجاباً على مستوى جودة مدخلات نظام الدراسات العليا.

١٣. تحقيق التعاون بين الجامعات على المستوى الوطني من جانب، وعلى المستوى الدولي من جانب آخر، بما يعمل على الارتقاء بمستوى جودة مكونات نظام الدراسات العليا بالجامعات الوطنية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج التوأمة بين أنظمة الدراسات العليا.

١٤. استخدام الأساليب التقنية الحديثة في إجراء كافة العمليات الإدارية الخاصة بالدراسات العليا بالجامعات، ويتطلب ذلك استخدام نظم المعلومات الإدارية (Management Information System: MIS)، وتطبيقه على عمليات التسجيل والقبول والاستعارة، وغيرها من العمليات.

١٥. تشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام استراتيجيات تدريس متنوعة وغير تقليدية، تقوم على المشاركة الفعالة للطلاب، وتهدف إلى تنمية الأنواع المختلفة من التفكير لدى الطلاب.

١٦. المراجعة الدورية للخطط الدراسية الخاصة ببرامج الدراسات العليا بالجامعات والعمل على الربط بين محتوى مقررات هذه البرامج واحتياجات المجتمع.

١٧. تحديد معايير محددة وواضحة لاختيار المشرفين على الرسائل العلمية في برامج الدراسات

العليا بالجامعات على أن تشمل هذه المعايير اختيار المشرفين من الأساتذة والأساتذة المشاركين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الإشراف العلمي في مجال التخصص.

١٨. استخدام نظام دقيق وموضوعي لمناقشة وتحكيم الرسائل العلمية، يأخذ في الاعتبار جودة هذه الرسائل، وحداثة موضوعاتها، وإمكانية تطبيق نتائجها في الواقع العملي لحل مشكلات المجتمع.

١٩. إعداد الأقسام العلمية للخطط الاستراتيجية البحثية الخاصة بها بما يساعد طلاب الدراسات العليا على اختيار موضوعاتهم البحثية على ضوء هذه الخطط على أن تراعي هذه الخطط مشكلات وحاجات القطاعات المختلفة في المجتمع، والعمل على تجديد هذه الخطط بصفة دورية.

٢٠. التنوع في أساليب تقويم طلاب الدراسات العليا بين الاختبارات التحريرية والشفوية، والتدريبات الميدانية، والتجارب العملية، والواجبات والتكليفات، والمشروعات البحثية، بما يضمن تنوع مهارات وخبرات طلاب الدراسات العليا وبما يضمن الارتقاء بمستوى جودة المخرجات.

٢١. التشجيع المادي والمعنوي لطلاب الدراسات العليا على النشر العلمي لنتائج دراستهم في مجلات علمية متخصصة بالتعاون مع مشرفيهم، كما يمكن أن تشترط لوائح الدراسات العليا بالجامعات نشر طالب الدراسات العليا لبحث واحد على الأقل من رسالته العلمية في المجلات العلمية.

٢٢. تشجيع طلاب الدراسات العليا على المشاركة في جوائز التميز العلمي التي تعلن عنها الجامعات لأفضل رسائل وبحوث علمية تم إنجازها في مرحلة الدراسات العليا.

٢٣. التعاون بين الدراسات العليا في الجامعات من خلال تبادل الرسائل العلمية، وتدشين المواقع الالكترونية التي تتيح هذه الرسائل الكترونياً للاستفادة منها من قبل طلاب الدراسات العليا.

٢٤. إقامة مؤتمر سنوي لطلاب الدراسات العليا، بما يتيح لهم الفرصة لعرض مدى تقدم هؤلاء الطلاب في رسائلهم العلمية، بالإضافة إلى نشر النتائج الأولية لدراساتهم العلمية.

٢٥. الارتقاء بمستوى جودة خريج الدراسات العليا، خاصة بما يرتبط باستقلاليته، وقدرته على التفكير التأملي، والناقد، والإبداعي والتواصل العلمي والمهني مع الأفراد والمؤسسات، ويتم ذلك من خلال الارتقاء بمستوى جودة العمليات لبرامج الدراسات العليا.

٢٦. العمل على متابعة خريجي الدراسات العليا بالجامعات في مواقع عملهم، والتأكد من تحسين مستوى جودة أداء هؤلاء الخريجين نتيجة لالتحاقهم في الدراسات العليا.

٢٧. التعاون وتبادل الخبرات بين الدراسات العليا في الجامعات في مجال التقويم الخارجي للوقوف على مستوى جودة برامج الدراسات العليا.

المراجع:

إبراهيم، رضا أحمد (١٩٩٨). مدخل تحليل النظم في البحث التربوي المقارن. التربية، ١(١)، ٢١٩-٢٤٥.

أبو ارشيد، عبد الرحمن محمد توفيق، البدارنه، مهدي محمد توفيق، وبدارنة، حازم علي أحمد (٢٠١٠). فاعلية برامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر الطلبة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأردن، (٥٥)، ٢٣١-٢٦٧.

أبو حطب، فؤاد، وصادق آمال (١٩٩١). مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. ط١. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الأسمر، منى بنت حسن (٢٠٠٨). الجودة النوعية الشاملة لمنظومة الدراسات العليا بجامعة أم القرى. المؤتمر القومي الخامس عشر (العربي السابع) نحو خطة استراتيجية للتعليم الجامعي العربي، القاهرة، في الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر، ٥٩٦-٦٨٤.

البكري، سونيا (٢٠٠٢). إدارة الجودة الكلية. الدار الجامعية: الإسكندرية.

تمام، شادية عبد الحليم، والطوخي، هيثم محمد (٢٠٠٧). الجودة في الدراسات العليا بجامعة القاهرة "دراسة تقويمية". العلوم التربوية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس «التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة: الفرص والتحديات»، في الفترة من ١١-١٢ يوليو، ٥١٠-٥٧١.

جابر، جابر عبدالحميد، وكاظم، أحمد خيري (٢٠٠٩). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. دار النهضة المصرية، القاهرة.

جريس، إيمان (٢٠٠٤). إدارة الجودة الشاملة وإمكانات تطبيقها في جامعة بيرزيت. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

جودة، محفوظ (٢٠٠٧). الإطار المفاهيمي والعملياتي لتطوير جودة الأداء الجامعي - دراسة حالة: جامعة العلوم التطبيقية في الأردن. بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول الجامعات العربية: التحديات والآفاق المستقبلية المنعقد في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر، الرباط: المملكة المغربية.

حربي، منير عبد الله (١٩٩٨). تطوير الأداء الجامعي بالدراسات العليا على ضوء مفهوم الجودة الشاملة، التربية المعاصرة، ١٥(٥٠)، ١٢٥-١٧٠.

حريري، هاشم بكر، والشبيتي، ماطر جويبر (١٤٢٢هـ). الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية بين ضرائب التقليد وعوائد التجديد (نظرية اقتصادية استراتيجية). ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، عمادة الدراسات العليا. ١٤٢٢/١/٢٤هـ.

الحولي، عليان عبد الله، وأبودقة، سناء إبراهيم (٢٠٠٤). تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر الخريجين، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية). ١٢(٢)، ٣٩١-٤٢٤.

الداود، عبد الرحمن بن حمد (٢٠٠٦). برامج الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومدى تلبيتها لحاجة الكليات والمعاهد العليا في الجامعة من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين، المجلة السعودية للتعليم العالي. ١(٣)، ٩١-١٣٦.

زيان، عبد الرازق محمد (٢٠٠٧). منظومة معايير ومؤشرات الجودة النوعية الشاملة للدراسات العليا التربوية بالجامعات المصرية والعربية ومعوقات الوفاء بها: دراسة تحليلية. المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس) آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة من ٢٥-٢٦ نوفمبر، ٢٩٤-٤٠٠.

سكر،ناجي رجب، والخزندار، نائلة نجيب (٢٠٠٧). التقويم المنظومي المتكامل كمدخل لتحقيق الجودة وتحسينها في التعليم: أنموذج مقترح. المؤتمر العلمي التاسع عشر تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة، ٣، ١١٦٦-١١٩١.

الشرعي، بلقيس غالب (٢٠٠٩). دراسة تقويمية لبرنامج إعداد المعلم بكلية التربية جامعة السلطان قابوس وفق متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. ١(٤)، ١-٥٠.

شريف، نادية محمود (٢٠٠٩). مفهوم إدارة الجودة في تطوير الدراسات العليا في المجال التربوي. المؤتمر الدولي السابع، التعليم في مطلع الألفية الثالثة «الجودة - الإتاحة - التعلم مدى الحياة، القاهرة، في الفترة من ١٥-١٦ يوليو، ٤٢٦-٤٣٣.

صالح، سهام بنت محمد، وعبد الرحمن، نوال بنت (٢٠٠٩). تقويم برنامج الماجستير النظامي وعن بعد من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا بكلية التربية بجامعة الرياض للبنات. التربية، ٢٤، ١٩٧-٢٣٥.

عبد العال، أشرف عرندس حسين (٢٠٠١). تطوير الدراسات العليا التربوية في كلية التربية جامعة المنوفية في ضوء معايير الجودة الشاملة. مجلة البحوث النفسية والتربوية. ١٦(٣)، ٢-٤٨.

عبد الكريم، علي، وملة، سعيد، والسيد سعدي، وأبو عرفه، عدنان (١٤٢٢هـ). دور الكليات التقنية في تطوير الدراسات العليا في المملكة. ندوة الدراسات العليا في الجامعات السعودية توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، عمادة الدراسات العليا، ١٤٢٢/١/٢٤هـ.

عثمان، محمد عثمان، وحزين، حزين أحمد (١٩٩٦). منظومة تطبيقية لتحسين كفاءة الدراسات العليا. بحوث مؤتمر جامعة القاهرة، الدراسات العليا وتحديات القرن الحادي والعشرين، جامعة القاهرة، القاهرة، إبريل، ٢٨-٣٩.

عشيبة، فتحي درويش (٢٠٠٠). الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم المصري "دراسة تحليلية". مجلة اتحاد الجامعات العربية. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ع ٣، ٥٢٠-٥٦٦.

عيسى، محمد أحمد أحمد، وأبو المعاطي، وليد محمد (٢٠١١). تقويم برنامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب. مجلة بحوث التربية النوعية. جامعة المنصورة، ١٩، ٢-٤٤.

محمود، صلاح الدين عرفة (٢٠٠٤). فعالية الكفاءة الداخلية لبرامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة حلوان ومعوقاتها على ضوء آراء أعضاء هيئة التدريس والطلاب "دراسة تقويمية". المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر، التعليم للجميع، القاهرة، في الفترة من ٢٨-٢٩ مارس، ٥٠٥-٥٧٤.

نصر، محمد علي (٢٠٠٦). واقع البحث العلمي بالجامعات العربية واتجاهات ورؤى للتطوير والتحديث. المؤتمر القومي الثالث عشر (العربي الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعي، الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين: الواقع والرؤى، جامعة عين شمس، القاهرة، في الفترة من ٢٦-٢٧ نوفمبر.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (٢٠٠٩). المعايير القياسية لبرامج الدراسات العليا. القاهرة، إصدارات الهيئة، استرجع من الموقع http://www.naqaae.eg/.

Blackmur, D. (2004). Issues in higher education quality assurance: research & evaluation. Au*stralian Journal of Public Administration, 63*(2), 105-116.

Gates, S., Augustine, C., Benjamin, R., Bikson, T., Kaganoff, T., Levy, D., Moini, J. and Zimmer, R. (2002). Ensuring Quality and Productivity in Higher Education: An Analysis of Assessment Practices. *Eric Digest,* retrieved on 26/4/2012 from http://www.ericdigests.org/

Gordon, G. (2002). The roles of leadership and ownership in building an effective quality culture. *Quality in Higher Education, 8*(1), 97-106.

Gullahorn, J., Beere, C., Chaloux, B., Koshel, R., Morrison, M., and Smith, R. (1998). Distance graduate education: Opportunities and challenges for the 21st Century, *Council of Graduate School Publications,* Washington D.C, September, 13-17.

Houston, D. & Rees, M. (1999). Developing a quality management system for a postgraduate education program: a case study. *Journal of Higher Education Policy and Management, 21*(2), 227-238.

Omoregie, N. (2004). Quality assurance in Nigerian University education and credentialing. *Education, 129*(2), 335-342.

Prakasha, Veda, Guruge, Ananda & Tay, Amewusika. (1986). Improving the quality of basic learning opportunities: Challenge and response. *Digest, 19,* Paris: UNESCO/UNICEF.

Southern Association of Colleges and Schools (SACS) (2004). *Principles of accreditation: Foundations for quality enhancement*. Commission on Colleges, Georgia, U.S.A.

Van, D., Wende, M. & Westerheijden F., (2001). International aspects of quality assurance with a special focus on European Higher Education. *Quality in Higher Education, 7*(3), 233-245.

Zhang, Su. (2010). Analysis on the concepts and theories of the quality of graduate education. *Asian Social Science, 6*(12), 86-89.